

A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/43/PV.12
12 October 1988

ARABIC

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثانية عشرة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الجمعة ، ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد كابوتو (الارجنتين)
شم : السيد ميزا (نائب الرئيس) (السلفادور)

خطاب اللواء جوزيف موموه ، رئيس جمهورية سيراليون

المناقشة العامة [٩] (تابع)

كلمة كل من :

السيد عبد الوكيل (أفغانستان)

السيد عبد المجيد (مصر)

السيد ماليي (البنيا)

السيد يلماز (تركيا)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحیحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

ش ٦٢٢٢ 88-64193/A

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠

خطاب اللواء جوزيف موموه ، رئيس جمهورية سيراليون

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ستستمع الجمعية العامة الى

خطاب رئيس جمهورية سيراليون .

اصطحب اللواء جوزيف موموه ، رئيس جمهورية سيراليون ، الى قاعة الجمعية

العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يشرفني باسم الجمعية العامة

أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة اللواء جوزيف موموه رئيس جمهورية سيراليون ،
وأدعوه الى مخاطبة الجمعية العامة .

الرئيس موموه (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هناك قوة هائلة تسود

هذه القاعة والكون بأمره ، وهي قوة تبث الشجاعة في الضعفاء والتواضع في الاقوياء .
إنها قوة المحبة الخالدة والرحمة الازلية لتلك القدرة الجليدة والخفية التي ألهمت
وجود الكون . ولهذه القدرة الخالدة يلهج لساني خاشعا بالشكر والعرفان للفرصة
العظيمة التي أتاحت لي لمخاطبة هؤلاء الحضور المرموقين للمرة الاولى خلال فترة
رئاستي .

واسمحوا لي ، يا سيادة الرئيس ، أن أعرب لكم عن تهناني الشخصية وتهاني بلدي
لتوليكم رئاسة هذه الدورة الثالثة والاربعين . فإن انتخابكم شهادة على قدرتكم
المعروفة وخبرتكم الدبلوماسية الواسعة بوصفكم ممثلا لبلد صديق هو الارجننتين . ونحن
واثقون بأن عمل هذه الجمعية العامة سيمضي قدما إذ نراكم تتولون الرئاسة خلفا
للسيد بيتر فلورين وزير خارجية الجمهورية الديمقراطية الالمانية المرموق والمتفاني
في عمله .

واسمحوا لي أيضا أن أشيد اشادة حارة بالامين العام السيد بيريز دي كويبيار
الذي أظهر شجاعة هائلة في الدفاع عن ميثاق الأمم المتحدة وجلدا لا يتزعزع في السعي
الى بلوغ غايات الميثاق المتمثلة في السلم وكرامة الانسان في كل أنحاء العالم .

ولا شك في أن اسمه سيبقى بوصفه الرجل الذي أنقذ الأمم المتحدة من انهيار وشيك فسي مواجهة صعوبات جسيمة ، وجولها بسرعة الى الاداة العالمية الاكثر فعالية في تخفيف حدة التوترات الدولية وتعزيز الحقوق الاجتماعية والسياسية للإنسان .

لقد جاء على التاريخ البشري زمن كانت الحرب تخاض فيه بوصفها تأكيداً لقوة وشجاعة وشرف الرجال والامم . وكانت بالنسبة لآخرين وسيلة لتحقيق الاطماع الشخصية والإقليمية . وما برحت الحرب تسفر بانتظام مؤلم عن ظهور طائفة من القادة المرهوبين على مر القرون . وقد سطرت صفحات التاريخ هذه القصة الزاخرة بالدمار والمجازر والوحشية . واليوم ما زالت توجد في عالمنا في أواخر القرن العشرين بعض الصدامات الصغيرة التي تشوه المنجزات الفكرية والفنية والتكنولوجية لعصرنا . فالقصة مكررة مألوفة على نحو مؤلم في كل مكان ، من كمبوتشيا الى الجنوب الافريقي ومن المحرراء الغربية الى امريكا الوسطى ، وبالرغم من أن التبريرات التي تساق الآن قد تكون أكثر بلاغة فإن الحرب ما زالت تحمل العلامات المميزة للصراعات التي كانت تخاض في العصور السحيقة .

غير أن عبقرية الإنسان التي كانت سمة نضاله المستمر من أجل البقاء ، تمكنت على نحو ما ، بالرغم من الفوضى والدمار ، من إنشاء وسيلة لحل مشكلة الحرب المستعصية ، وكانت هذه الوسيلة هي الأمم المتحدة . وقد سعت الأمم المتحدة ، على مدى ما يزيد على ٤٠ عاماً ، الى تحويل جانب كبير من طاقة الأمم من حيز العنف الفعلي أو الكامن الى حيز المباحثات والمناقشات والمفاوضات والسلم .

وقد اتيح لسيراليون ، طوال سبعة وعشرين عاماً من تاريخها ، أن تشارك في التفاعل بين الأمم في إطار هذه الساحة المرموقة . وكان من دواعي فخرا أن نقوم بذلك أملين أن يكون لجمهوريتنا الفتية اسهام تقدمه في حدود قدرتها . وأود اليوم أن أكرر التأكيد على إيمان بلدي والتزامه بمنظمتنا وبالمثل العليا النبيلة التي ألهمت وجودها .

إنني رجل بسيط أشربت القيم التقليدية للأسرة والمجتمع والدين والحريسة والضمير التي نشأت عليها . وبلدي سيراليون ، الذي سمي بهذا الاسم لأن جباله القريبة

من الساحل تشبه شكل الامد ، له ارتباط قديم بالعالم . وهو بلد يقع على نحو لا يكاد يرى في نتوء الساحل الغربي لافريقيا ، ويتميز بتنوع العناصر المؤلف منها التي انصهرت معا لتكون دولة وامة تعيش في سلم ووثام .

لقد ظلت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، وكل منهما يستند الى ترسانة نووية وتقليدية هائلة ، في حالة مواجهة على مدى أربعين عاما بسبب انقسام ايدولوجي شكل تهديدا مستمرا للسلم . وكانت اللغة التي ميزت مواجهتهما عنيدة ومتصلبة في بعض الاحيان . لكن ميزان الرعب وقدره كل طرف على إلحاق تدمير مؤكد بالطرف الاخر قد تمكننا على نحو ما من كفالة سلم واستقرار محفوفين بالمخاطر طيلة أربعة عقود . وأمامنا الآن أكثر من أي وقت مضى فرصة سانحة لوضع معايير سليمة ومقبولة لإحلال سلم شامل ودائم . ولا يمكن لمواطني العالم أن يظلوا معتمدين الى الابد على خطر التدمير المتبادل المؤكد بوصفه ضمانا للسلم والاستقرار وتنظيم شؤون العالم .

وإن سلسلة المنجزات الناجحة التي حققتها الامم المتحدة في الآونة الاخيرة ، وخاصة في الوساطة في الصراعات الإقليمية الكبرى ، وتحسن المناخ العام في العلاقات بين أعضاء هذه المنظمة ، ولا سيما بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي ، توفر انطلاقة تمس الحاجة إليها للخروج من الأفق المظلمة المشوبة بالتوتر التي سادت المناخ السياسي الدولي في السنوات القليلة الماضية . ونحن ندرك ان هذا التطور الهام لم يتحقق صدفة ، بل من خلال جهود مخلصه ودؤوبة بذلها كل أعضاء المجتمع الدولي .

ولئن كانت الإنجازات العظيمة التي تمت مؤخرا تدعو للارتياح ، فإنه ينبغي النظر إليها أولا وقبل كل شيء على أنها عامل حافز للمزيد من الجهود الرامية إلى تعزيز تلك الإنجازات وتعبئة الموارد لمواجهة ما يجد من مشاكل .

ولذا فإننا نحث على تقديم المزيد من التأييد للأمين العام في سعيه لتحقيق المزيد من التقدم في حسم الصراع بين إيران والعراق . ونناشد هذين البلدين على نحو مباشر أن يستمرا في إبداء أقصى ما يمكن من حسن النية والتعاون . والمرجو ألا تقوم أية قوى خارجية بما من شأنه الإضرار بالمفاوضات الحساسة الدائرة حاليا . فما أحدثته هذه الحرب من الفوضى والدمار الاقتصادي ينبغي أن يكون عبرة لا للطرفين المتحاربين وحدهما بل أيضا لكل من يفكر في اللجوء إلى القوة العسكرية باعتبارها الخيار الأول .

وقد كان اجتماع جاكارتا غير الرسمي من أهم الخطوات الدبلوماسية التي اتخذت حتى الآن في البحث عن حل للمشكلة الكمبوتشية . فلأول مرة يجتمع معظم أطراف النزاع ومن بينها فييت نام . ومن المهم ألا يسمح لقوة الدفع التي ولدتها تلك المبادرات الدبلوماسية أن تتبدد . بل ينبغي في الوقت الذي ما زالت فيه قوة الدفع الدبلوماسية هذه قائمة أن يواصل المجتمع الدولي بذل جهود أخرى لسحب قوات الاحتلال من كمبوتشيا والسماح للشعب الكمبوتشي بإقامة الحكومة التي يختارها . ونحن إذ نجدد تأييدنا للحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية ، نشني على الصين وعلى الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، لإخلاصها الذي لا يحيد لقضية السلم الدائم في المنطقة .

ولا بد من الاعتراف والترحيب بالتقدم الثابت المحرز حتى الآن في انسحاب القوات الأجنبية من أفغانستان . ومما يسهل عودة الحياة الطبيعية إلى هذا البلد الالتزام العميق المخلص من قبل جميع الأطراف في المنطقة بتشجيع المصالحة السياسية الوطنية الحقيقية والانتعاش الاقتصادي السريع . ولا بد من بذل كل الجهود لإزالة أية عقبة من طريق عملية الانسحاب الكامل للقوات .

وفي المحراء الغربية ، كان التعاون المفيد بين الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية جهدا دبلوماسيا فعلا باعشا على الارتياح . وهو جهد من شأنه أن يعزز قوة الدفع في سبيل إيجاد تسوية دائمة لذلك النزاع . ونحن بصد تلك التطورات نعرب عن ارتياحنا للتحسن المحرز في العلاقات بين بلدان المنطقة ، آملين أن يساعد ذلك على الوصول إلى تسوية نهائية للنزاع . ولكن الحقيقة التي يجب إعلانها وتأكيدنا هي أن الاعتراف بمساعي الأمم المتحدة وقراراتها هو وحده الذي يمكن أن يسفر عن أساس دائم للسلام .

ومن دواعي غبطتنا أنه على الرغم من الصعوبات الطارئة في تنفيذ جوانب محددة من خطة ارياس للاستقرار السياسي في أمريكا الوسطى ، فإن الالتزام بمبادئها العامة أوجد قدرا من النظام الملحوظ في السلوك السياسي والدبلوماسي في المنطقة . وأنني أشيد بجميع قادة بلدان مجموعة كونتادورا الذين يحظى إصرارهم الجماعي على تحقيق السلم والرفاهية في تلك المنطقة بإعجاب بلادي وتأييدها .

وكان من التطورات الهامة حقا ما حدث مؤخرا في الجنوب الأفريقي وجعل نظام الفصل العنصري لجنوب أفريقيا مستعدا على غير عادته لتسهيل استقلال ناميبيا . ولئن كانت هناك أسس كافية للسخرية من التحول الذي يبدو مفاجئا من جانب جنوب أفريقيا واستماعها أخيرا لصوت العقل ، فإن إدراكنا لحساسية المفاوضات والحاجة إلى التحرز في التعليق ، سوف تدفعنا إلى الاكتفاء بالتعبير عن امتناننا العميق لكل الأطراف التي تعمل حاليا للتوصل إلى تنفيذ مبكر لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

وفي تناقض ملحوظ مع ما يبديه نظام جنوب أفريقيا العنصري من بوادر المرونة بشأن استقلال ناميبيا ، فإنه ما زال يقاوم الضغوط الرامية إلى تحويل جنوب أفريقيا تحويلا منظما إلى ديمقراطية حقيقية . وفي محاولته اليائسة للبقاء رغم الرفض الدولي الساحق ، يكشف هذا النظام عدوانه على الدول الأفريقية المجاورة . ومن الأهمية بمكان في ظل هذه الظروف تكثيف المساعدة المادية التي تقدم لدول خط المواجهة لتعزيز قدرتها على الصمود في وجه عدوان جنوب أفريقيا ومقاومته .

ونحن نعبر مجددا عن تأييدنا لنلسون مانديلا وإعجابنا بشجاعته ، وندعو إلى استمرار الكفاح من أجل إطلاق سراحه من سجنه غير القانوني ، ويجب أن يبقى هذا الكفاح أمرا ذا أولوية بالنسبة لكل ذوي الضمائر الحية والإحساس بالعدالة . ونحن نعتز أيضا بما يقدمه المناضلون من أجل الحرية من تضحية وتفان ، كما نسلم بشجاعة الأسقف ديسموند توتو وشجاعته .

وإنني لأشعر بأمل قوي في أنه سيגיע ذلك اليوم الذي ينهار فيه نظام الفصل العنصري من أساسه ويتحول إلى أشلاء . والعلامات على ذلك قوية . فقد سجن ديفيد بروس ، وهو شاب أبيض من أبناء جنوب افريقيا لأنه رفض بدافع من الضمير أن يجند في جيش جنوب افريقيا ، ذلك الجهاز العنصري العسكري المكرس للدفاع عن الفصل العنصري . وهناك العديد من أمثال ديفيد بروس الذين يعبرون عن سخطهم ومقاومتهم .

إن المحاولات التي بذلت مؤخرا لحسم المسألة الكورية ، بالرغم من أهميتها ، بحاجة إلى بذل المزيد من الجهود . ونحن إذ نهنئ الدولتين الكوريتين بعيدهما الأربعين ، لنا وطييد الثقة في قدرة شعبيهما على أن يعملوا حثيا ويتغلبا على العقبات القائمة في سبيل تحقيق سلم دائم في شبه الجزيرة . وعلى المجتمع الدولي ، بل على الأمم المتحدة ، مسؤولية الإسهام في هذا الجهد والمساعدة في تحرير إمكانات الشعب الكوري الهائلة للمساهمة في رفاهية العالم .

وتمثل الحالة في الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل تناقضا مزعجا مع مناخ تخفيف حدة التوتر السائد في كل أرجاء العالم . وإن الأثر الكبير والمستمر المترتب على انتفاضة الشعب الفلسطيني في مواجهة القهر الذي طال أمده ، يكشف بوضوح عقم المحاولات الرامية إلى إدامة حالة ظالمة وشمها الفادح .

وسيكون من الأمور المحزنة ألا نستوعب الدرس الهام الذي بزغ من الانتفاضة ، وهو أن منظمة التحرير الفلسطينية هي بالفعل الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، وأن مواصلة الادعاء بغير ذلك لن يؤدي إلا إلى زيادة المعاناة وعدم الاستقرار في الأراضي المحتلة .

ولذا نرى أن المصلحة تدعو إلى أن يعقد - تحت إشراف الأمم المتحدة - مؤتمر دولي معني بالسلم في الشرق الأوسط ، تشارك فيه كل الأطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، على قدم المساواة . وفي الوقت نفسه ، تجدد بلادي تأييدها للشعب الفلسطيني ولقيادة منظمة التحرير الفلسطينية .

إن تقليل الصراعات الإقليمية ليس سوى خطوة واحدة من خطوات عديدة لازمة لضمان عالم سلمي مستقر . ومن الخطوات الأخرى الهامة ضمان الاستقرار في العلاقة بين الدولتين العظميين . وينبغي في هذا الصدد أن نعترف بالدور الذي اضطلع به الرئيس رونالد ريغان رئيس الولايات المتحدة الأمريكية والأمين العام ميخائيل غورباتشوف زعيم الاتحاد السوفياتي في تعزيز مناخ المودة في العلاقات بين بلديهما ، ولا سيما التوقيع مؤخرا على المعاهدة الخاصة بإزالة القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى . ويحدونا الأمل في أن يتحسن ذلك المناخ بمزيد من إجراءات نزع السلاح الواسعة النطاق ولا سيما في مجال المفاوضات المتعددة الأطراف لنزع السلاح .

إن الصعوبات الاقتصادية التي تواجه البلدان النامية ، لا سيما البلدان الواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء ، ما زالت تمثل التحدي العاجل للمنظمة بسبب وللمجتمع الدولي بأسره . فمنذ بداية هذا العقد تتعثر تلك البلدان في أزمات اقتصادية متلاحقة يترتب عليها بؤس إنساني واسع النطاق وأضرار تلحق بأسس مجتمعاتها . ولئن كان من الملاحظ أن المجتمع الدولي قد استجاب بسخاء لمتطلبات الحالات الطارئة ، فإن ما قدمه من دعم لبرامج التنمية طويلة الأجل لم يكن عموما بالقدر المنشود .

وقد واجهت جهودنا لتعبئة مواردها الداخلية من أجل معالجة الصعوبات الاقتصادية مجموعة كبيرة من العقبات الجسيمة ، ومن بينها الانخفاض المستمر والحاد في حصائل الصادرات ، ونقص الموارد البشرية المناسبة ، وعبء الديون الثقيل . وعلى ذلك فإنه مما يشجعنا أن الامين العام أكد في تقريره أن الديون ، والتجارة والسلع الأساسية ، وتنمية الموارد البشرية هي ثلاث مجالات رئيسية في الميدان الاقتصادي يحتاج المجتمع الدولي إلى عمل عاجل بشأنها . ونحن في هذا السياق نعبر عن تقديرنا للمبادرة الهامة التي اتخذتها بعض البلدان الدائنة ، والمتمثلة في إلغاء ديونها لدى البلدان النامية ذات الدخل المنخفض ، التي من بينها سيراليون . ومن الأهمية بمكان أيضا أن قادة البلدان الصناعية الرئيسية يبحثون الآن إمكانية إلغاء الديون كفكرة جادة . ونأمل أن يؤدي مناخ توافق الآراء الذي لم يسبق له مثيل هذا بشأن نهج حل مشكلة الديون إلى أن يتخذ المجتمع الدولي سريعا إجراءات محددة لتخفيف عبء ديون البلدان النامية .

ونود أيضا أن يجرى استعراض لشروط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بغية تمكين البلدان المنخفضة الدخل من الحصول على الأموال التي خصصتها هاتان المؤسساتان لمساعدة تلك البلدان .

ونعتقد كذلك أن هناك حاجة ملحة لتهيئة مناخ من التفاهم التام والثقة الكاملة بين البلدان المانحة ، والمؤسسات المالية ، والبلدان المتلقية للمساعدة ، وذلك في مجال تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي . وقد كان هذا المجال مصدرا لاحتكاك شديد ومؤلم بين البلدان المانحة من ناحية والبلدان المتلقية من ناحية أخرى .

ولئن كان هناك قبول عام من جانب البلدان النامية بضرورة إجراء إصلاح اقتصادي ، فقد لوحظ أن عملية الإصلاح تنطوي على إجراءات حساسة يمكن أن تسبب معاناة كبيرة للمجتمع ، وتضر بالاقتصاد ، ولاسيما إذا طبقت بصرامة ودون تدابير كافية تساندها . بل وقد حدث عندما اعتمد بلدي منذ بعض الوقت برنامجا واسع النطاق للإصلاح يتفق مع شروط صندوق النقد الدولي ، إن اضطررنا إلى وقف تنفيذه عندما لم يعد

بالامكان تحمل ما سببه من معاناة بشرية متزايدة ، اذ جعل الكثير من السلع الاساسية في غير متناول عامة أفراد المجتمع بسبب ارتفاع أسعارها ارتفاعا شديدا عند الالغاء الفجائي للدعم . وزاد من تفاقم الحالة التجميد العام للأجور وسلسلة التخفيضات الكبيرة في قيمة العملة التي أدت إلى اضعافها بشكل خطير .

ولا يزال اصلاح اقتصادنا من أولوياتنا الوطنية الرئيسية . إلا أن فقد المساندة المالية التي كانت تقدمها لنا المؤسسات المالية الدولية في أعقاب قرارنا بوقف العمل ببعض جوانب البرنامج الاصلي أضعف من قدرتنا على الاستمرار في هذه الاولوية . لذلك فإننا نناشد المؤسسات الدولية بوجه خاص أن تتفهم موقفنا وتقدم الدعم لنا لتمكيننا من الاضطلاع باجراءاتنا الاصلاحية بطريقة فعالة ومنظمة .

ومن المناسب في هذه المرحلة أن نعرب عن تقديرنا العميق للحكومات الصديقة التي مكنتنا مساعداتها الشئانية من الاستمرار خلال الفترات الصعبة . ومن نفس المنطلق نعرب عن شكرنا للمساهمات الكبيرة التي قدمتها لنا شتى وكالات الامم المتحدة ومن بينها برنامج الامم المتحدة الانمائي ، ومنظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) ، وهيئة الصحة العالمية ، ومؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) . وقد استعنا في عملنا للمحافظة على اطفالنا وتطويرهم تطورا سليما بجهود اليونيسيف بوجه خاص .

إن مقاصد الامم المتحدة ومبادئها المعلنة في ميثاقها منذ ٤٣ عاما قد أرست طابعا أخلاقيا ساميا ، ولا تزال القيم والمفاهيم الواردة في ذلك الميثاق تعبر عن أنبل المبادئ . وإن إبراز الميثاق لتشجيع احترام حقوق الانسان وحرياته الاساسية لينطوي ضمنا - حسب فهمنا - على التزام من جانب الحكومات بقبول اللوم ، أو على الاقل تحمل المسؤولية الاخلاقية ، عن أية انتهاكات لحقوق الانسان يتعرض لها مواطنوها . وعندما أعلنت الامم المتحدة مبادئها في أعقاب تلويث هيروشيما وناغازاكي بالاشعاعات الذرية ، كان الشعور بالعذاب وعقدة الذنب عن تلك الحقبة ، التي يحسن بنا أن ننسأها ، ما زال ماثلا في أذهان الآباء المؤسسين لمنظمتنا . وقد يكون اللوم

اخلاقيا أو قانونيا أو دينيا تبعا للمفهوم الفكري للمرء ولخلفيته الحضارية . ومع ذلك فإن من الحقائق المحرجة أن بعض الدول الاطراف في الميثاق والتي لديها قوانين صارمة لحماية بيئتها تسمح لمواطنيها باحداث تلوث مام في البلدان النامية العزلاء . واذا كان من الجرم أن يقوم أي شخص في بلد ما بالتخلص من نفايات مامة دون الالتزام بمبادئ توجيهية قانونية منصوص عليها ، أو الوفاء بمتطلبات ملزمة ، فإنه يكون من الضروري بالمثل أن تشجب قوانين ذلك البلد أي مفاخر من مواطنيها يحاول إلقاء تلك النفايات في أي بلد آخر من بلدان العالم .

ويتطلب حجم هذه المشكلة وتعقدها إجراءات مساندة فعالة من بلدان المنشأ للنفايات السامة ، وكذلك من المجتمع الدولي بشكل جماعي . وتعتبر مبادرة برنامج الأمم المتحدة الانمائي لوضع اتفاقية بشأن حالات نقل النفايات عبر الحدود استجابة طيبة تلقي ترحيبنا . ونعتقد أن على بلدان المنشأ للنفايات المنطوية على مخاطر أن تلتزم بتوسيع نطاق تشريعاتها المحلية بشأن التخلص من النفايات الضارة بحيث تشمل تنظيم التخلص من هذه النفايات في الخارج .

لقد كان من دواعي سعادتني الفامرة أن تمكنت من المشاركة في هذه الدورة ، وسوف أحمل معي عند عودتي إلى وطني سرياليون رسالة أمل وتفاؤل بمستقبل الأسرة الانسانية في نطاق الأمم المتحدة . لقد تكلم ببلاغة من سبقونا خلال سنوات تكوين هذه المنظمة عن مسألتين رئيسيتين هما : السلم والتنمية . ولهاتين الكلمتين أشار خطيرة على كل البشر . فالسلم لا يعني مجرد عدم نشوب الحرب ، كما أن التنمية لا تعني مجرد التقدم المادي ، والكلمتان اليوم أساسيتان في التفاعلات فيما بين الدول ، كما كانتا دوما ، وهما تمسكان بمفتاح الحلول للكثير من القضايا الهامة التي تشغل عالمنا . فالسلم هو الرغبة الشابتة لبني البشر في كل أنحاء العالم . وهو حالة متأسلة في مفهومه وتفسيره وتحقيقه . والسعي من أجله حرك رجال الدولة على مدى التاريخ وأدى إلى إبرام اتفاقات ومواثيق ومعاهدات . وبالمثل ، احدث خرقه عددا كبيرا من حالات العدوان والعنف التي شملت أجيالا عديدة .

وتعتبر الأمم المتحدة المنبر الأسمى للسعي من أجل السلم بالنسبة للأمم الصغيرة والضعيفة . وهي الساحة التي تنفخ روح النبل على الغرائز وتحول دون تحقيق أحلام الأشرار .

وفي عالم تتصارع فيه المصالح القومية ويدافع كل بلد عن سيادته بظراوة ، فإن منبر الأمم المتحدة وحده هو الذي يستطيع أن يكفل للإنسانية السلم الدائم والموثوق به . لذلك ينبغي أن تحظى هذه المنظمة بالتأييد الكامل المنزه عن المناورات السرية والأعمال الهدامة الروتينية التي اتسمت بها علاقتها مع بعض أعضائها .

ودور المنظمة في عملية التنمية - البشرية والقومية - أمر لا يقل عن ذلك أهمية . فكوارث الجوع والجفاف والفيضانات والبؤس الاجتماعي تصيب الإنسان بأهوال كالتي تسببها الحروب . وبرامج التنمية التي بدأتها الأمم المتحدة تنطوي على مشاريع جديرة بالشناء . وهي تعبر عن الغرض الذي يصبوا إليه كل البشر والمصير المشترك للإنسان في سعيه الدؤوب لإحلال السلم وتحقيق التقدم والوفاق . ويتطلب تحقيق هذه المبادئ توفر الحماسية والإرادة الجماعية وتكريس طاقات الأمم للوصول إلى توافق إجماعي بشأن التنمية . ولا تزال الأمم المتحدة هي المحفل العالمي المناسب لتحقيق ذلك .

ونحن إذ نتداول حول القضايا الكبرى التي تواجه عصرنا . فلنتجه بقلوبنا إلى أعضاء مجتمعنا الإنساني الذين نسعى للتعبير عن شواغلهم وتحقيق طموحاتهم . فهم يحتاجون إلى اهتمامنا وهم جديرون به وبسعيينا الجماعي من أجل بلوغ عالم جميل ومنظم .

وليس هناك ما هو أدل تعبيراً عن ذلك في الوقت الحاضر من السعي السلمي إلى تحقيق التفوق الفني والبدني الذي يجري في سول في جمهورية كوريا . فأولئك الرياضيون فرادى وجماعات يؤدون رسالة مشتركة ، مؤداها أن هذا العالم ما هو إلا أسرة بشرية واحدة يربط بينها السعي إلى تحقيق السلم والتنمية . وذلك على النقيض تماماً مما يفعله الإرهابيون والمدمنون على المخدرات ومختطفو الطائرات الذين لا همّ لهم غير تقويض مساعي الشرفاء من الناس .

وفي ختام كلمتي ، اسمحوا لي أن أعتنم هذه الفرصة لكي أتقدم بتهانئي إلى الرجال الشجعان الذين أصبحوا رمزا للسلم في هذه الأيام الحافلة بالنزاعات . وأعني بهم أفراد قوات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة . والواقع أنه ليس هناك وسام أنسب لعمل الأمم المتحدة من منح جائزة نوبل للسلام إلى قوات حفظ السلم . وإنني ، باسم حكومة سيراليون وشعبها أحيي أفراد هذه القوات . وأشكر الجمعية العامة على حسن استماعها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الأسبانية) : باسم الجمعية العامة ، أشكر

رئيس سيراليون على البيان الهام الذي أدلى به للتو .

أصطحب السيد جوزيف س . موموه ، رئيس سيراليون إلى خارج قاعة الجمعية

العامة* .

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد عبد الوكيل (افغانستان) (تكلم بالدارية ، الترجمة الشفوية

عن النص الإنكليزي الذي قدمه الوفد) : يسعدني سعادة فائقة أن أعرب للسيد دانتي كابوتو عن أخلص تهانئي بمناسبة انتخابه لمنصب رئاسة الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة الذي يستحقه عن جدارة . ونحن على ثقة من أن حكمته وخبرته ستكفلان

* تولّى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد ميذا (السلفادور) .

أن تكون المداولات بشأن المسائل الهامة والحيوية المعروضة على الجمعية العامة
بتناءة ومثمرة . وانني أؤكد لكم تعاون وفد بلادي الكامل تحقيقا لهذه الغاية .
واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن عميق امتناننا لسلفكم ، السيد بيتر فلوريين ،
على الطريقة المثلى التي أدار بها مناقشات الدورة الثانية والاربعين للجمعية
العامة ودورتها الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح .
وأود أن أعرب عن امتناننا للأمين العام ، السيد خافيير بيريز دي كوييار على
الطريقة القديرة الممتازة التي أدار بها شؤون الامانة العامة لمنظمتنا . ونحن
ممتنون له بشكل خاص لتفانيه في خدمة قضية السلم والامن الدوليين الذي تجلّى في
جهوده الدؤوبة من أجل إيجاد حل سلمي للنزاعات الإقليمية في شتى أنحاء العالم .
ونحن نهنئه على النجاح الباهر الذي أحرزته هذه الجهود ، وهو نجاح يشهد على تعزيز
دور الامم المتحدة .

وتتعدد دورة الجمعية العامة في وقت يبدو أن العالم قد بلغ فيه منعطفًا خطيرا في تاريخه . لقد شهدنا في الآونة الأخيرة عددا من التطورات المباشرة في مختلف مجالات العلاقات الدولية ، لو استمرت لكانت لها نتائج ايجابية بعيدة المدى بالنسبة لمستقبل البشرية . إن التحسن العام في العلاقات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، والتقدم الذي تحقق في مفاوضات نزع السلاح ، وتكثيف الجهود في السعي إلى حلول سلمية للنزاعات الإقليمية ، والوعي المتنامي بالحاجة إلى التعاون المتعدد الأطراف في حل المشاكل السياسية والأمنية والاقتصادية والبيئية المشتركة التي تأخذ بخناق عالمنا ، كل هذه مظاهر للتحسن العام في المناخ الدولي .

ومع ذلك ، فمن المؤسف أن مناخ العلاقات الدولية لا يزال متأثرا بالعديد من المشاكل والنزاعات التي لم تحل بعد . وإذا لم تحل هذه المشاكل في إطار مصالح الأمن والسلم الإقليميين والدوليين فإنها ستعرض للخطر التقدم الذي أحرز حتى الآن . فلا يزال خطر الحرب والمحركة النووية يخيم على العالم ، بينما يستمر التصعيد المتصل في سباق التسلح بدون ضابط . ولا يزال الميل لاستخدام القوة أو التهديد بها ، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة ، وغيرها من أشكال الضغوط السياسية والاقتصادية ، تمارس في العلاقات الدولية . ولا تزال المفاهيم والمواقف والسياسات والنظريات القديمة تحكم تصرف الدول تجاه جيرانها وغيرها من بلدان العالم . وهذا الموقف يسبب قلقا خطيرا للمجتمع الدولي .

وقد رحب المجتمع العالمي بمزيد من الارتياح والسرور بمعاهدة إزالة الصواريخ المتوسطة المدى والاقصر مدى ، وإن تدمير فئة كاملة من الأسلحة النووية هو في الحقيقة انجاز تاريخي ونقطة تحول . وينتظر كل رجل وكل امرأة في كل أنحاء المعمورة بأمل كبير نجاح المفاوضات الجارية المتعلقة بخفض ٥٠ في المائة من الترمانات النووية الاستراتيجية للدولتين النوويتين العظميين . ويأملون أن يكون هذا مقدمة سعيدة لتحقيق الهدف الذي طال انتظاره لنزع السلاح العام والكامل .

ومن الواضح أن الحظر الشامل للتجارب النووية هو الخطوة الأساسية في سبيل بناء الثقة ، ومن ثم إلى مزيد من الخفض أو الإزالة الكاملة لكل الأسلحة النووية .

وإلى أن تتم الإزالة الكاملة فإن إبرام معاهدة لحظر استخدام الأسلحة النووية المقرون بالاعتراف بالمبدأ العام بأن الحرب النووية لا يمكن كسبها ، ويتعهد رسمي من قبل الدول النووية الكبرى بالألا تكون البادئة باستخدام هذه الأسلحة ، من شأنه أن يشكل خطوة أولى مهمة نحو طمأنة الإنسان بأنه يمكن تجنب الرؤيا الرهيبة للغناء الكلي . ويغيد أيضا في تحقيق هذا الغرض انشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ، والإجراءات التي تتخذ لتعزيز منع انتشار الأسلحة النووية .

ولئن كانت لنزع السلاح النووي الأهمية الأولى فلا بد من الأهتمام أيضا بنزع السلاح التقليدي . فإن ظهور التكنولوجيات الجديدة القادرة على إنتاج أجيال جديدة من الأسلحة التقليدية ذات قوة تدميرية هائلة أكد الحاجة إلى اتخاذ إجراءات دبلوماسية عاجلة لخفض أو إلغاء الأسلحة التقليدية إلغاء كاملا . وفي هذا السياق فإن الخفض الجوهرى في حجم الجيوش الدائمة أمر له أهمية أولية أيضا .

ومما له أهمية قصوى كذلك إبرام معاهدة لحظر تطوير وإنتاج وتكديس واستخدام كل أنواع الأسلحة الكيمائية ، ومنها الأسلحة الشنائية . ونحن نرحب بالتقدم الذى أحرز في مؤتمر نزع السلاح نحو إبرام معاهدة لحظر الأسلحة الكيمائية ، والاستعراض الناجح لاتفاقية الأسلحة البيولوجية .

وللموقف الاقتصادي العالمى أهمية خاصة لكل البلدان النامية . ولئن كانت الثورة العلمية والتكنولوجية قد زودت الإنسان بكل أدوات الدراية التي تمكنه من أن يتعامل بنجاح مع مشاكل التنمية ؛ مثل الجوع والفقر والمرض والامية ، فلا يزال مستقبل تقدم البلدان النامية قاتما . فالظروف غير المتكافئة للمشاركة في التجارة الدولية ، المقرونة بعبء الديون الخارجية وخدمة الديون ، تحبط جهودها للتقدم والتنمية .

إن الانخفاض الحاد في أسعار السلع الأساسية ، والتدهور في شروط التبادل التجاري ، وأسعار الفائدة العالية ، والإجراءات الحمائية التي تتخذها البلدان المتقدمة ، والتدفق العكسي للموارد المالية ؛ كل هذا قد عمق الأزمة الاقتصادية التي

تهدد مستقبل البلدان النامية . وتواجه البلدان الأقل نموا بوجه خاص موقفا اقتصاديا محفوظا بالخطر .

وعلى ضوء هذا الواقع فإن الحاجة ماسة إلى إنشاء نظام دولي اقتصادي جيد يقوم على أسس من العدالة والمساواة . ومن المهم ، كذلك ، الاعتراف بالعلاقة بين نزع السلاح والتنمية . فلن يتسنى تلبية احتياجات تنمية العالم بنجاح إلا عن طريق ما يمكن أن يوفره نزع السلاح من الموارد البشرية والتكنولوجية والمالية .

ولا شك في أن من المظاهر الهامة للتحسن العام في المناخ الدولي الاتجاه الإيجابي نحو حل النزاعات الإقليمية بالوسائل السياسية ، ففي محادثات جنيف بين إيران والعراق ، وفي انغولا ، وكمبوتشيا ، ونيكاراغوا ، وقبرص ، والصحراء الغربية بعث الحوار والمفاوضات الآمال العريضة في توفير سلام دائم واستقرار لشعوب هذه الأقاليم . وإن هذه الجهود النبيلة لجديرة بالتأييد الكامل من المجتمع الدولي .

وفي الشرق الأوسط لا يزال الموقف متوترا بسبب سياسة إسرائيل القائمة على العدوان والاحتلال العسكري والتوسع . وإن الانسحاب الكامل غير المشروط لإسرائيل من كل الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ، ومنها مرتفعات الجولان والقدس ، هو مفتاح السلام الدائم في الشرق الأوسط . ومن المعترف به عامة أن مسألة فلسطين هي لب مشكلة الشرق الأوسط . ولا يمكن تصور حل دائم وعادل لمشكلة الشرق الأوسط بدون الاستعادة الكاملة للحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ومنها حقه في إقامة دولته الخاصة .

ونحن نرحب من أعماق قلوبنا بوقف العمليات العسكرية وبدء وقف إطلاق النار في الحرب الإيرانية العراقية . ونتمنى لكلا الجانبين كل نجاح في محادثات جنيف ، تحت رعاية الأمم المتحدة لإحلال سلام دائم ، وعودة العلاقات الطبيعية بين البلدين الإسلاميين المتجاورين .

وفي جنوب أفريقيا لا تزال سياسة الفصل العنصري الكريه مستمرة بدون هوادة ، حارمة الملايين من البشر من حقوقهم الإنسانية الأولية ومن الحرية . ويشكل نظام

بريتوريا أيضا تهديدا خطيرا للسلم والامن الدوليين عن طريق أعماله العدوانية المستمرة ضد دول خط المواجهة وبوجه خاص ضد أنغولا وموزامبيق . والمفاوضات الجارية لحسم مشاكل الجنوب الافريقي بالطرق السلمية جدية بالثناء . وإن وقف العدوان ضد أنغولا ، ووقف التدخل في شؤونها الداخلية لهو مفتاح تطبيع الموقف في ذلك البلد . ونحن نؤيد الاستقلال العاجل لناميبيا تحت قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الناميبي ، عن طريق التنفيذ الكامل لخطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا الواردة في قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

كما ترحب حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية ترحيبا حارا بالحوار الجاري بين الكمبوتشين . ويحدونا الامل أن يؤدي هذا الحوار في اقرب وقت إلى السلام والهدوء في كمبوتشيا ، والتعاون بين بلدان الهند الصينية وأعضاء رابطة جنوب شرقي آسيا . كما أن المحادثات الجارية بشأن نيكاراغوا تبعث الامل العريضة في عودة السلم والحياة الطبيعية إلى ذلك البلد . ولتحقيق هذا الغرض لا بد من وضع حد للتدخل الاجنبي في شؤونها الداخلية .

والحوار الدائر في قبرص هو أيضا أمر مشجع ، وإننا نجدد تأييدنا لاستقلال قبرص ووحدتها وسيادتها وملامة أراضيها . وتؤيد حكومتنا أيضا استقلال كوريا وتوحيدها السلمي ووحدتها الوطنية عن طريق الحوار والمصالحة .

ونحن نرحب بقرار مجلس الامن ٦٢١ (١٩٨٨) بشأن التحضير لإجراء استفتاء في الصحراء الغربية تحت اشراف الامم المتحدة وبالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية ، ونؤيد هذا القرار .

إننا نعتقد على نحو راسخ أن الضمان الوحيد لتحسين المناخ الدولي يكمن في تجديد الثقة المستمرة بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه . فدور الأمم المتحدة في حماية السلم والأمن الدوليين ، وتعزيز التعاون الدولي هو في الحقيقة دور حيوي . ولقد أدت المنظومة دورا فريدا وهاما في تقنين قواعد السلوك الدولي بغية تنظيم الحياة في هذا العالم . ولقد برهنت المنظومة أيضا على قدرتها على تسوية النزاعات سلميا . ونعتقد أن الوقت قد حان لتؤدي الأمم المتحدة دورا رئيسيا ومركزيا في مجال نزع السلاح أيضا .

إن جمهوري افغانستان تلتزم على نحو راسخ بمقاصد ومبادئ حركة عدم الانحياز بوصفها من الاعضاء المؤسسين لهذه الحركة . ولقد برهن المؤتمر الوزاري لحركة عدم الانحياز الذي عقد مؤخرا في نيقوسيا ، مرة أخرى ، على مصداقية وأهمية مبادئ عدم الانحياز في العالم المعاصر وأثرها في تعزيز الاتجاهات الإيجابية في العلاقات الدولية . وستستمر جمهورية افغانستان في الاضطلاع بدور إيجابي وبنّاء في هذه الحركة .

ولقد رحب المجتمع الدولي بتوقيع اتفاقات جنيف بشأن الحالة في افغانستان بوصفها انجازا تاريخيا . ولقد تبين ذلك الدعم الدولي بوضوح من خلال الكلمات التي أدلى بها حتى الآن في المناقشة العامة في الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة ، ونحن نشعر بالامتنان لهذا الدعم . ونشكر بمفّة خاصة الأمين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار وممثله الشخصي ، السيد ديفو كوردوفيز للجهود المضنية التي بذلها في عملية جنيف . وتضمنت الاتفاقات ، التي تستند إلى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ولا سيما المبادئ المتعلقة بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، تسوية سياسية شاملة ، ليست فقط لصالح شعب افغانستان وإنما أيضا لصالح شعوب المنطقة كلها ، ولخدمة قضية السلم والأمن الدوليين .

ولقد وقّعت جمهورية افغانستان على اتفاقات جنيف بنية طيبة وبعزم أكيد على تنفيذ جميع أحكام هذه الاتفاقات نما وروحا .

ولإشبات حسن النوايا ، التزمت جمهورية افغانستان والاتحاد السوفياتي ، على نحو صارم بأحكام الاتفاقات . فقد بدأت عودة القوات السوفياتية من افغانستان في ١٥ أيار/مايو ١٩٨٨ ، وتم انسحاب ٥٠ في المائة من القوات بحلول ١٥ آب/أغسطس ، وفقا لنص الاتفاقات . ولقد قدمت جمهورية افغانستان لبعثة المساعي الحميدة التابعة للأمم المتحدة من أجل افغانستان وباكستان كل مساعدة متاحة لتمكينها من أداء مهامها .

ولكن مع الأسف ، لم يتحقق أمل الشعب الافغاني ، بل وأمل المجتمع الدولي كله ، في استعادة السلم في بلدنا حتى الآن ، وذلك بعد مرور أربعة شهور ونصف شهر على بدء نفاذ الاتفاقات . فالحرب لم تتوقف وازاقت الدماء متصلة ، واستمر قتل الافراد وتدمير الممتلكات العامة والخاصة ، وما زالت المعارضة المسلحة المتطرفة ترتكب أعمالا الارهاب . وقد تعرضت مدينة كابول وعدد آخر من المدن لقصف مستمر بصواريخ يتراوح مداها بين ٢٠ و ٣٦ كيلومترا ، وأطلق في يوم واحد ١٣٦ صاروخا على مدينة كابول ، وأسفر هذا الهجوم العشوائي بالصواريخ عن قتل ٧٦٠ شخصا من الأبرياء من بينهم نساء واطفال ، وتدمير ٢٤٦ منزلا و ٤٥ مبنى من المباني الحكومية . ومنذ يومين فقط ، أطلق ٢٥ صاروخا على مدينة كابول ، أصاب أحدها محطة أوتوبيس أمام وزارة التعليم وأدى إلى مقتل ٢٥ شخصا واصابة ١٦٣ آخرين .

ولماذا تستمر هذه الحالة بعد توقيع اتفاقات جنيف ؟ ومن أين تأتي كل هذه الاسلحة الفتاكة التي تتدفق على افغانستان ؟ إن السبب الوحيد لاستمرار هذه الحالة هو رفض الدولة الرئيسية الأخرى الموقعة على اتفاقات جنيف تنفيذ تلك الاتفاقات وانتهاكها بصورة صافرة .

وخروجا على الأحكام الواضحة الواردة في الوثيقة بشأن العلاقات المتبادلة ، لا سيما فيما يتعلق بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، لم تتم إزالة مراكز تدريب وتسليح وإعداد المجموعات المتطرفة في أراضي هذه الدول . بل استمر تزويد مجموعات المعارضة المتطرفة بالاسلحة الحديثة ، بما في ذلك قذائف مستنفر ، والمدفعية الطويلة المدى ، ومدافع الهاون ، وصواريخ أرض أرض ، واستمر نقلها إلى

افغانستان . وتواصل دولة ضامنة لوثيقة عدم التدخل ارسال الاسلحة والمعدات للمجموعات المسلحة المتطرفة . وتبرهن أحداث سبين بولداك على أن الميليشيات الباكستانية نفسها شاركت في الهجوم الذي قام به المتطرفون . وفي الوقت الحاضر تقع أحداث مماثلة في مقاطعتي قندهار وكونارز .

وأود في الوقت نفسه أن أذكر بوضوح أن حكومة افغانستان توجه كل جهودها لتنفيذ اتفاقات جنيف ، وتسوية الحالة الداخلية عن طريق اجراء حوار وإقامة حكومة ممثلة تمثيلا واسعا ، تشارك فيها المجموعات السبع ، والقادة الموجودون داخل افغانستان وغيرهم من الشخصيات المؤثرة داخل البلد وخارجه . وافغانستان ، إذ تضع ذلك في الاعتبار ، تؤيد بشكل راسخ تحسين علاقاتها مع كافة جيرانها ، وتعارض بقوة أي اجراء قد يؤدي إلى زيادة التوتر في علاقاتها بهذه البلدان . ولم تعتمد افغانستان قط لانتهاك الحدود ، سواء على نطاق صغير أو كبير ، وسواء من البر أو الجو ، ولا شأن لها بالحوادث الداخلية التي تقع في البلدان المجاورة . واعتقادنا الراسخ أن هذه الاعمال لا تتعارض فقط مع اتفاقات جنيف وإنما هي أيضا تؤخر تسوية المشاكل القائمة وتزيدها تعقيدا .

ومن ناحية أخرى أبلغت حكومة جمهورية افغانستان حتى الآن حكومة باكستان ب ٥٤٧ حالة انتهاك سافر ، تضمنتها ٨٧ مذكرة قدمت بشأنها إلى بعثة المساعي الحميدة التابعة للأمم المتحدة من أجل افغانستان وباكستان . بيد أن الطرف الآخر أوجد معوقات جسيمة حالت دون اطلاق البعثة بالتحقيق في هذه الانتهاكات . ولقد منعت البعثة من زيارة المناطق التي تستخدم في نقل الاسلحة إلى افغانستان ، والتي توجد بها مخازن كبيرة من هذه الاسلحة ، وذلك بحجة وجود نزاعات قبلية وانعدام الامن . وخلافا للأحكام الواضحة لاتفاقات جنيف ، لم يُسمح للبعثة بحرية التنقل في أراضي باكستان ، بل على العكس تظفر البعثة إلى طلب إذن مسبق من السلطات الباكستانية قبل قيامها بزيارة المناطق التي تجري فيها الانتهاكات . وفي حين تنص الاتفاقات على أنه ينبغي اتمام عمليات التفتيش في غضون ٤٨ ساعة ، فإن البعثة لا تحصل على هذه التصاريح إلا بعد

مرور فترة تتراوح بين اسبوعين وثلاثة أسابيع . ومن الواضح أن هذا الوقت كاف جدا لنقل مخازن الاسلحة إلى مناطق أخرى أو لتحويل مركز للتدريب العسكري إلى مدرسة . وما دام هذا هو الحال ، فهل يمكن القول بأنه يتم في الواقع التحقق من هذه الانتهاكات وفقا لاحكام الاتفاقات ؟ لا يستطيع أحد أن يتحدث عن انجاز عمليات تحقيق بشأن هذه الانتهاكات في مثل هذه الظروف ، لأن حقيقة الامر أن الانتهاكات مستمرة والاتفاقات لا تُنفذ . وعلاوة على ذلك ، فعلى الرغم من طلباتنا المستمرة ، لم تُعقد بعد اجتماعات بين الطرفين لاستعراض هذه الانتهاكات على الرغم من أن الاتفاقات تنص على أن هذه الاجتماعات ينبغي أن تعقد في غضون ٤٨ ساعة .

ولقد اقترحنا مؤخرا عقد اجتماع لوزيري خارجية البلدين الرئيسيين الموقعين على الاتفاقات والبلدين الضامنين لها لاستعراض عملية تنفيذ الاتفاقات . ولكن مع الاسف ، لم تستجب باكستان والولايات المتحدة على نحو ايجابي لهذا الطلب العملي .

ووفقا لاتفاقات جنيف ، كان ينبغي انشاء لجان مختلطة منذ فترة طويلة لتيسير عودة اللاجئين الافغان ، بيد أن الطرف الاخر لم يبد أي استعداد بعد لتنفيذ هذا الحكم الهام ، وذلك بعد مرور أربعة أشهر ونصف الشهر على سريان الاتفاقات . وإذا كان اللاجئين الافغان يشكلون عبئا ثقيلا ، فلماذا لم تنشأ هذه اللجان وفقا لاحكام الصك الثالث لاتفاقات جنيف ، وهو أمر ترغب في تنفيذه جمهورية أفغانستان وينشده الشعب الافغاني ؟ وعلى العكس ، فالاطراف الاخرى تقدم مطالب وتضع شروطا مسبقة لعودة هؤلاء اللاجئين .

وفيما يتعلق بحكومة افغانستان ، فقد اتخذت كل الاجراءات الضرورية لاستقبال اللاجئين . وقد اقيمت وزارة لهذا الغرض ، قامت بالترحيب بـ ... ١٥٢ من العائدين . ولطمأنة اللاجئين واحتراما لتقاليد شعبنا ، اعلنت مناطق الحدود مناطق غير عسكرية . وعقد اتفاق مع المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وفتح مكتب لها في افغانستان . وعقد اتفاق مماثل مع اللجنة الدولية للصليب الاحمر . وفي هذا السياق نقدر تقديرا صادقا مبادرة الامين العام للأمم المتحدة بتوجيه نداء من اجل تقديم مساعدة غوث دولية لشعب افغانستان . ونحن نرحب ترحيبا صادقا بتعيين الامير صدر الدين اغا خان ، وهو شخصية معروفة دوليا بخبرتها الثرية في الجهود الانسانية الدولية ، منسقا لتلك المساعدة . واود ايضا ان أعرب عن امتناننا لجميع البلدان التي أبدت استعدادها للمساعدة في اعادة تعمير افغانستان . وعلى الرغم من ان الجهود الداخلية لاحلال السلم والهدوء داخل افغانستان في ظل الظروف الحالية قد اضيرت من جراء استمرار التدخل من الخارج ، فان سياسة المصالحة الوطنية قد وجدت صداها في عقول وقلوب الشعب الافغاني داخل وخارج البلاد . وبعد فترة توقف دامت ١٥ عاما يعمل في البلاد برلمان منتخب وجميع الاحزاب ممثلة فيه . وقد منح البرلمان ثقته للحكومة الائتلافية الجديدة التي يشتمل مجموع اعضائها البالغ ٣١ عضوا على ١٨ عضوا غير حزبي . وفي هذا السياق اسبحوا لي ان اؤكد اننا نؤمن ايمانا عميقا بالمفاوضات والمصالحة ونحن مقتنعون بانه يمكن ، عن طريق الحوار ، الاتفاق على الالية اللازمة لتكوين حكومة ائتلافية عريضة القاعدة . والواقع انه اذا ما نفذت اتفاقات جنيف وتوقف بالتالي التدخل من الخارج أمكن لحكومة وشعب افغانستان ، عن طريق الاستمرار في سياسة المصالحة الوطنية ، إقرار السلم والوفاق الوطني في البلاد . ان شعب افغانستان ، وقد سئم من سنوات الحرب بين الاشقاء ، سيوحد صفوفه في حكومة ائتلافية لاعادة تعمير بلده الذي عانى لعشر سنوات طويلة من الحرب والدمار .

ان حكومة جمهورية افغانستان تبذل كل جهد مستطاع حتى تكفل ، من ناحية ، تسوية الحالة المتعلقة بافغانستان عن طريق التنفيذ الصارم لاتفاقات جنيف ، وحتى يمكن لافغانستان ، من ناحية أخرى ، على أساس إقامة ائتلاف حقيقي ان تنتهج ، بوصفها بلدا محايدا غير منحاز ، سياسة لتحسين علاقاتها الاقليمية والدولية تتفق مع توازن مصالح جميع البلدان الاخرى في العالم بما في ذلك الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وباكستان والهند والصين وايران والبلدان الاسلامية واعضاء حركة عدم الانحياز .

ونأمل ، في الوقت ذاته ، ان تتخذ القيادة الجديدة في باكستان ، مراعاة للحقائق الحالية ، موقفا بناء حيا ل إزالة حالة التوتر الحالية ، وان تؤدي دورها في تحسين العلاقات بين البلدين وتحسين الحالة في المنطقة عن طريق التنفيذ الدقيق لاتفاقات جنيف . هذه الاتفاقات تشكل أساسا متينا لهذا الغرض الذي هو في صالح جميع شعوب المنطقة وقضية السلم والامن الدوليين .

ومن الواضح تماما ان التدخل المتزايد من الخارج كان هو السبب الذي دعا حكومة افغانستان الى طلب المساعدة السوفياتية لتمكين شعب افغانستان من التصدي للتهديد الخارجي . ويجري حاليا انسحاب القوات السوفياتية وفقا للجدول الزمني الذي توخته اتفاقات جنيف ، ولكن في الوقت ذاته لم يتوقف التدخل . واذا لم تصح هذه الحالة ، فستظل منطقة جنوب غربي آسيا منطقة صراع وتوتر وستشكل تهديدا للسلم والامن الدوليين . وفي هذه الحالة تحتفظ افغانستان والاتحاد السوفياتي بحقهما في اتخاذ التدابير المنسقة التي تقتضيها الحالة .

وفي ضوء التوقيع على اتفاقات جنيف واستمرار تنفيذ ميامة المصالحة الوطنية ، لا نرى اي داع لمناقشة البند ٢٠ من جدول اعمال هذه الجمعية . ومع ذلك فاننا مقتنعون بان اي مناقشة ينبغي ان تركز على ضرورة التنفيذ الدقيق لاتفاقات جنيف . ونحن على استعداد للعمل من أجل التوصل الى قرار بتوافق الآراء يأخذ بعين الاعتبار شواغل جميع الاطراف . وقد أشبت اجتماع بلدان عدم الانحياز في نيقوسيا أنه ،

إذا ما توفرت الإرادة السياسية والعزم الحقيقي على الإسهام البناء في استعادة السلم والاستقرار والأمن في منطقتنا ، لن يكون من الصعب التوصل إلى هذا التوافق في الآراء . ومؤخراً لقد وصل عالمنا إلى عتبة عمر جديد من التفاهم والجهود المتبادلة من أجل حسم حالات الصراع بالطرق السلمية ومن أجل تشجيع السلم ونزع السلاح . ويحسد المجتمع الدولي وطيد الأمل في أن يثبت أن هذا الاتجاه ليس سريع الزوال ولكنه ذو طابع دائم . ونحن مستعدون للتعاون صوب تحقيق هذه الغاية النبيلة ، ومستعدون بوجه خاص للتعاون لتحويل منطقتنا من العالم إلى منطقة للسلم والاستقرار والتعاون والتفاهم وحسن الجوار لصالح جميع شعوبنا ولصالح قضية السلم والأمن الدوليين .

السيد عبد المجيد (مصر) : السيد الرئيس ، إنه لمن دواعي سروري الأكيد أن يتبوأ السيد دانتي كابوتو الرئاسة في هذه الدورة ممثلاً للبلد الصديق ، الأرجنتين ، والقارة الفتية ، أمريكا اللاتينية ، ليضيف إلى الجمعية العامة خبرته وما عرف عنه من حكمة وعمق تجربة . ونحن على ثقة من أن هذه الدورة سوف تشكل علامة هامة على طريق التطور العالمي . وأود كذلك أن أشيد بما حققه سلفكم الرئيس بيتر فلورين نائب وزير خارجية الجمهورية الديمقراطية الألمانية الصديقة خلال رئاسته للدورة الماضية والدورة الاستثنائية الثالثة التي كرس لموضوع نزع السلاح حيث قاد أعمالها بكل اقتدار .

منذ أسابيع قليلة اجتمع وزراء خارجية دول عدم الانحياز في قبرص ، لتدارس وتقييم الوضع الدولي وما يشهده من تطورات ، وبمفة خاصة الدلائل التي تشير إلى بداية مرحلة جديدة للوفاق بين القوتين العظميين ، تختلف عما كان عليه الحال في السبعينيات . وتمثل مرحلة أكثر تقدماً على طريق التعايش السلمي الإيجابي ، يمكن - لو حافظت على قوة دفعها واتسع نطاقها - أن تهيئ المناخ السياسي الملائم لعملية نزع السلاح الشامل سواء في ذلك السلاح النووي أو أسلحة الدمار الشامل ، وتفتح الطريق لدعم التعاون بين الدول ذات الأنظمة الاجتماعية والسياسية المختلفة ، وتزيد من فرص إسهامها في الاقتصاد العالمي ، كما تعزز من اتباع منهج التسويات السلمية .

وهناك عدد من المؤشرات التي تشهد بأهمية ودلالة هذا التطور التاريخي ،
تتمثل في بدايات مشجعة لحل العديد من المشاكل الدولية والاقليمية ، غير أن البعض
منها ما زال في مرحلة الانتظار .

ففي الشرق الاوسط لا تزال المشكلة الفلسطينية تواجه في حلها العقبات ، نتيجة
تعتت وجمود مواقف بعض الاطراف ، مما أخرج الشرق الاوسط في اللحاق بباقي المناطق التي
بدأت تتجه بشبات نحو تسويات عادلة ودائمة .

ولقد شهدت القضية الفلسطينية في السنوات الاخيرة محاولات لغرض الامر الواقع
وتكريس الاحتلال الاسرائيلي . غير أن الانتفاضة الفلسطينية تحدى جميع اجراءات البطش
والقمع ، واستطاع الشعب الفلسطيني المناضل ، المؤمن بعدالة قضيته ، أن يفرض
الاعتراف بوجوده وتساعد التأييد العالمي لحقوقه الوطنية المشروعة ، وأن يجعل من
المستحيل العودة الى وضع ما قبل الانتفاضة ، التي لن تجدي معها الاجراءات التعسفية
المتصاعدة ، التي تقوم بها قوات الاحتلال الاسرائيلي ، والتي تشمل الإبعاد ، والاعتقال
الإداري بدون محاكمة ، والسجن ، والمصادرة ، ونسف المنازل ، والتعذيب ، وإغلاق
المدارس والجامعات ، وتجميد نشاط النقابات ، مخالفة بذلك قواعد القانون الدولي
واتفاقيات جنيف وحقوق الإنسان ؛ وهي ممارسات تدينها مصر بشدة ، كما أدانها المجتمع
الدولي بأسره .

ولقد كان قرار جلالة الملك حسين ، عاهل الأردن ، في تموز/يوليه الماضي ، بفك
الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية يستهدف دعم الصفة التمثيلية لمنظمة
التحرير الفلسطينية تطبيقا لقرارات القمة العربية . وبهذا أصبحت المنظمة ،
باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، تتحمل المسؤولية الاولى فيما
يتعلق بالاراضي الفلسطينية المحتلة .

ولقد أكد الجانبان الاردني والفلسطيني عزمهما وتمسكهما باستمرار التعاون
والتشاور بينهما باعتباره أمرا تفرضه طبيعة الامور ووحدة الهدف ، وهو وضع نهائية
للاحتلال الاسرائيلي في إطار تسوية شاملة ودائمة وعادلة تستند الى الشرعية الدولية
ومبادئها وأحكامها .

وإيماننا من مصر بهذا الهدف السامي ، فقد طالبت بعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط في إطار الأمم المتحدة ، تشارك فيه كل الأطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، كما تشارك فيه الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن ، بما يسمح بقيام تفاوض مباشر بين تلك الأطراف ، بهدف التوصل الى تسوية عادلة للقضية الفلسطينية ، ووضع حد للتوتر الاقليمي في منطقة الشرق الأوسط ، الذي يهدد السلم والامن الدوليين .

ولا شك في أن التأييد العالمي لعقد المؤتمر الدولي قد أصبح واحدا من الشواهد التي يركز عليها العمل السياسي والدبلوماسي العربي والعالمي نحو حل المشكلة الفلسطينية . كما أصبح هناك توافق دولي عام حول عقد هذا المؤتمر في أقرب وقت ممكن .

واتصلا بذلك ، فإننا نعلن ترحيبنا بالتوجه الأمريكي المستند أساسا الى مبدأ الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني "والارض مقابل السلام" ، والذي تم تأكيده في مبادرة وزير الخارجية الأمريكي شولتز في نيسان/ابريل ١٩٨٨ ، وفي اللقاء الثلاثي الاخير بحضور الرئيس ريجان يوم ٢٦ ايلول/سبتمبر الحالي ، وهو المبدأ المتفق ومفهوم ميشاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ، وعلى رأسها القرار رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) الذي يحرم الاستيلاء على الاراضي عن طريق الحرب . وهو مبدأ في رأينا حاكم للقرار كلسه ، ومحوري لضمان تنفيذه ولقيام سلام شامل وعادل لا يحمل في طياته بذور عودة النزاع من جديد في المستقبل .

إن تأجيل مواجهة الحقائق ، وعدم الاعتراف بالطابع الاصيل للصراع ، والتخطي المستمر للشعب الفلسطيني وممثليه الشرعيين ، وتجاهل حقوقه الوطنية وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير ، سيؤدي الى إبقاء هذا الصراع دون حل والى عواقب بعيدة المدى في المنطقة . وقد حان الوقت لاتخاذ قرارات تاريخية وشجاعة من مختلف الأطراف لتخطي ما يعترض طريق السلام . وفي هذا الصدد ، أود أن أعبر عن ترحيبنا بتصريحات المسؤولين الفلسطينيين على أعلى مستوى ، والتي تؤكد استعداد منظمة التحرير

للتفاوض من أجل التوصل الى حل سلمي وعادل للمشكلة الفلسطينية ، والاستعداد للاعتراف المتبادل والمتزامن باسرائيل ، وهو تطور يستحق التشجيع ويعبر عن فهم صحيح لحقائق الموقف ومتطلباته .

كما أنتهز هذه المناسبة لاشيد بالقوى المحبة للسلام التي تناضل في اسرائيل من أجل تسوية دائمة وعادلة .

وإذا كان هدفنا الاستراتيجي هو ، كما ذكرت ، التوصل الى تسوية دائمة وعادلة للمشكلة الفلسطينية بما يحقق الامن والاستقرار لمنطقة الشرق الاوسط ، فإننا على وعي بأن ادخال الاسلحة النووية في منطقة الشرق الاوسط أو التهديد بادخالها يمثل إخلالا جسيما بأمن المنطقة واستقرارها .

ولذلك فإنني أطالب اسرائيل من جديد من هذا المنبر بأن تعلن تخليها عن الخيار النووي ، وبأن تنضم لمعاهدة منع انتشار الاسلحة النووية وتخضع مرافقها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وهو ما سيكون من شأنه - دون شك - دعم الثقة ودفع التحرك نحو السلام .

وستعمل مصر في هذا الصدد بكل إصرار على إنشاء منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الاوسط ، ونرجو أن تخرج تلك المنطقة الى حيز التنفيذ الفعلي في أقرب وقت ممكن .

واسمحوا لي أن انتقل الى الوضع في الخليج . فالنزاع العراقي الإيراني دخل ، بعد حرب استمرت ثماني سنوات ، في مرحلة جديدة تعترف فيها الاطراف بأن التسوية السياسية والتفاوض الجاد هما السبيل الوحيد الى تحقيق الامن والعدل في تلك المنطقة . وبطبيعة الحال فإن مجرد قبول الاطراف لقرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) ووقف العمليات العسكرية لا يعني في حد ذاته نهاية الصراع وقيام السلام ، فالامر يتطلب توفر حسن النوايا والجدية .

وإننا إذ نقدر دور الأمم المتحدة في العمل على تحقيق التسوية السلمية لهذا النزاع ، فإننا نأمل أن تثبت إيران حسن نواياها ، وأن تفهم إيران متطلبات الموقف الحالي كما فعلت العراق ، لأن ذلك من شأنه أن يعجل بالتحرك نحو تسوية عادلة مشرفة للنزاع ، وتحقيق السلام والاستقرار قريبا بما يسمح لدول وشعوب المنطقة بالعيش بسلام وتوجيه مواردها البشرية والاقتصادية لإعادة البناء والتعمير والتنمية ، وبما يعود بالخير على جميع شعوبها .

أما بالنسبة لمشكلة شعب لبنان الشقيق ، فما زالت الأطراف الإقليمية المتدخلية في شؤونه ترفض الاعتراف بأن المطامع الإقليمية والنظرة السياسية الضيقة ، ومحاولات الأطراف فرض السيطرة على لبنان ، لن تؤدي إلى تحقيق الأمن الحقيقي لأي طرف من الأطراف . وفي النهاية فإن شعب لبنان هو الذي يدفع الثمن ويتحمل الخسارة .

وإننا نناشد الأخوة الأشقاء في لبنان ، على اختلاف عقائدهم ومواقفهم ، أن يضعوا مصلحة شعبهم ووحدة دولتهم وأمنها فوق كل اعتبار .

وقد شهد الوضع في أفغانستان تطورات ايجابية خلال هذا العام . فقد نجحت الأمم المتحدة وأمينها العام في القيام بدور فعال في تقريب وجهات نظر الأطراف المختلفة ، مما سمح بالتوصل إلى اتفاقيات عقدت في جنيف بشأن الوضع في أفغانستان ، ونقلت هذه المشكلة إلى آفاق جديدة أكثر إشراقا ، بعد أن عانى شعب أفغانستان المجاهد وكافح كفاحا تاريخيا باسلا .

وأود في هذا الصدد أن أحيي قرار الاتحاد السوفياتي بالانسحاب من أفغانستان ، وإعلانه عن نيته في تنفيذه الأمين له . إلا أن هذه التطورات ايجابية لا يجب أن تنسينا أن الحل الحقيقي والنهائي لمشكلة أفغانستان لن يتحقق إلا بتمكين شعبها المجاهد من اختيار حكومته بحرية واستقلال ، وبعودة لاجئيه ، ووقف التدخل الأجنبي .

وعلى صعيد القارة الأفريقية ، التي احتفلت مؤخرا بالعيد الفضي لمنظمة الوحدة الأفريقية الحافل بالإنجازات رغم كل الصعاب ، حدثت تطورات ايجابية تبعث على الأمل في أن يتحقق قريبا هدف استقلال شعب ناميبيا المناضل تحت قيادة منظمة سوابو ، ممثله الشرعي الوحيد ، واحترام سلامة أراضي أنغولا .

ونود أن نؤكد دعمنا للنضال البطولي الذي يخوضه شعب جنوب افريقيا بقيادة حركات تحريره الوطنية وزعيمه نيلسون مانديلا ، كما ندعو المجتمع الدولي الى مواصلة تحمل مسؤولياته في القضاء على سياسة الابارتيد العنصرية البغيضة .

وفي شمال غرب القارة الافريقية ، نرحب بالتطورات السلمية التي شهدتها قضية الصحراء الغربية في الاسبوع القليلة الماضية ، ونعتقد أن مقترحات الامين العام وجهوده البتأة لتسوية الوضع - ما دامت قد حظيت بقبول الاطراف - تعد خطوة كبيرة للامام . ونتطلع الى التنفيذ الفعلي لهذه المقترحات ، والى تحقيق المزيد من التقدم على طريق حل هذه القضية التي اقلقت المجتمع الدولي والعالم العربي والافريقي طويلا .

وفي الوقت نفسه ، فإن عددا آخر من المشكلات الاقليمية بدأ يتأثر بهذا المناخ الايجابي ، مثل مشكلة كمبوتشيا التي تشهد معيا حقيقيا لتحقيق استقلالها وسلامة اراضيها وسيادتها ، والتوصل الى حل عادل لها يكفل حق تقرير المصير لشعبها دون تدخل خارجي .

كما أن هناك تحركا ايجابيا تحت اشراف الأمم المتحدة تشهده قضية قبرص ، وهو تحرك يدعونا الى التطلع الى مستقبل يتم فيه الاتفاق على الحفاظ على وحدة قبرص وسلامة اراضيها في إطار دولة فيدرالية غير منحازة ، تضمن لكل طوائفها وافرادها حقوقا متساوية . ونرجو أن يكون بدء الحوار بين الرئيس القبرصي وزعيم الطائفة التركية خطوة ايجابية في هذا الاتجاه .

ونتمنى أن يشمل هذا المناخ العام للتسويات حل المشكلة الكورية طبقا لرغبة شعبها في توحيد شطري كوريا .

لقد اُثبتت التطورات الايجابية الاخيرة في عدد من المشاكل الاقليمية أن للأمم المتحدة دورا هاما يمكن أن تؤديه بكفاءة في تسوية النزاعات الاقليمية إذا ما اتبحت لها الفرصة ؛ وهو ما يدعونا الى مناشدة الدول الاعضاء الى الإسهام في اخراج هذه المنظمة من أزماتها المالية ، حتى تتمكن من الاستمرار في القيام بدورها كأداة فعالة لتحقيق العدل والتضامن والسلام وفقا لما نص عليه ميثاقها . ويسرنى بهذه المناسبة

أن أوجه التهنئة الى الامم المتحدة بمناسبة حصول عمليات حفظ السلام التابعة لها على جائزة نوبل للسلام ، تحية واعترافا بالدور المتنامي والفعال لعمليات حفظ السلام في مختلف أنحاء العالم .

وإذا كان المجتمع الدولي قد أبدى ارتياحه للدور المتعاظم للأمم المتحدة في مجال تسوية المشكلات الاقليمية ، فمن الادعى التركيز من جديد على أن هذا الدور قد استند الى أحد المبادئ الرئيسية في ميثاقها ، ألا وهو مبدأ التسوية السلمية للمنازعات ، الذي يعتبر من أقدم المناهج لترسيخ فرص السلام ، ويكون مدى الالتزام به تعبيرا عن مستوى النضج الدولي في ممارسة وتنظيم العلاقات بين الدول ، وذلك بالخروج عن مسار الطرق المسدودة والسمي لايجاد الحلول المناسبة لهذه المنازعات .

وفي هذا الصدد ، أود الإشارة بوجه خاص الى اتفاق الطرفين المصري والاسرائيلي بتاريخ ١١ ايلول/سبتمبر ١٩٨٦ الى اللجوء الى التحكيم الدولي الملزم لحسم الخلاف الذي شار بينهما حول بعض علامات الحدود الدولية بين مصر وفلسطين (تحت الانتداب) ، وهو الخلاف الذي اشتهر باسم "مشكلة طابا" ؛ إذ توصل الطرفان المصري والاسرائيلي الى مشاركة للتحكيم أشارت الى ميثاق الامم المتحدة وأحكامه ، ولا سيما المادة ٣٣ التي تحت أطراف أي نزاع أن يتلمسوا حله بإحدى الطرق المذكورة في المادة ٣٣ من الميثاق .

ومن هنا فإن الحكم الذي أصدرته هيئة التحكيم الدولية في جنيف بشأن مشكلة طابا بتاريخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، أي أمس ، من شأنه تعزيز الأخذ بهذا الاتجاه الداعي للاحتكام لمبادئ القانون الدولي والالتزام بالمبادئ السامية التي قام عليها ميثاق الأمم المتحدة .

وإنه لمن دواعي سعادتنا أن يجيء حكم هيئة التحكيم الدولية مؤكداً على مصيرية طابا ووقوعها ضمن منطقة السيادة المصرية ، وعلى سلامة حجج مصر القانونية والتاريخية .

وإنني لعلى ثقة من أن التنفيذ السريع ، وبحسن نية ، للحكم الذي أصدرته هيئة التحكيم الدولية سوف يكون له دلالات تتجاوز موضوع النزاع نفسه ، وتؤدي إلى تحسين المناخ السياسي في المنطقة بما يساعد على تحقيق مزيد من التطورات الإيجابية فيها .

في مناسبة اقترابنا من الذكرى الأربعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، تجدر الإشارة إلى أن مصر كانت سباقة إلى الانضمام لمعظم الاتفاقيات والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ، ووفية بالتزاماتها الناجمة عن ذلك . وهذا نابع من اقتناعنا بأن السلام والاستقرار والتنمية هي من أجل الإنسان ، ولا تتم إلا بجهد الإنسان ، تعزز شعوره بكرامته وتعمق إحساسه بحريته .

كما أن مصر تولي اهتماماً فائقاً لقضايا الطفولة والأمومة . وقد أنشأت لهذا الغرض ، "المجلس القومي للطفولة والأمومة" ، الذي سيعقد مؤتمراً قومياً بالاسكندرية خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر القادم ، بالتعاون مع منظمة اليونيسيف وعدد من مكاتبها الإقليمية ، وبمشاركة عدد من الشخصيات المصرية والأجنبية المشتغلة أو المهتمة بالجوانب المختلفة للرعاية الطبية والقانونية للطفل . وذلك لكسب تأييد الرأي العام على أوسع نطاق لمشروع اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل .

كما أود أن أشير بهذه المناسبة أيضاً إلى أنه تم إنشاء "المجلس العربي للطفولة والتنمية" ، الذي يعمل بكل جهد لتهيئة ظروف أفضل لتنشئة الطفل العربي ، وتطوير أساليب الرقابة على تطبيق القوانين المتعلقة بالأطفال على مستوى العالم

العربي . ولقد تم اختيار مصر نائبا لرئيس هذا المجلس . وبهذه المناسبة ، فإن مصر تدعو للإسراع في إعداد الاتفاقية الدولية الخاصة بحقوق الطفل ، حتى يمكن صدورها في العام القادم ، بمناسبة مرور عشرين عاما على الإعلان العالمي لحقوق الطفل .

ولا يفوتني وأنا أتكلم عن التنمية الاجتماعية أن أشير بالتقدير الى المشاركة البناءة التي يسهم بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونسكو في مجال التنمية الثقافية والحفاظ على التراث التاريخي العريق في مصر ، وبصفة خاصة مشروع إحياء مكتبة الاسكندرية الخالدة كإثر حضاري مصري وعالمي .

ان الوضع الاقتصادي العالمي الحالي ما زال يشكّل مصدرا عميقا للقلق ، نظرا للظروف الصعبة التي تواجهها معظم دول العالم ، إلا أن آسارها كانت أكثر حدة وإيلاما بالنسبة للدول النامية بحكم أوضاعها الخاصة . فإعباء الديون المتزايدة وخدمتها ، والظروف الخارجية والداخلية غير المؤاتية ، والناجمة عن تدهور أسعار صادراتها الأساسية وإعباء مواجهة مشكلات التخلف ، قد اضطرت العديد من هذه الدول الى خفض وارداتها وإلغاء بعض برامج التنمية فيها ، مما أدى الى انخفاض مستويات المعيشة ، كما اضطرتها الى اتباع سياسات التقشف ، الى درجة تعاضت معها المخاطر والتبعات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن ذلك ، وأصبحت تهدد السلام الاجتماعي والاستقرار السياسي في أغلب هذه الدول .

واسمحوا لي أن أشير بصفة خاصة الى خطورة الوضع الاقتصادي في افريقيا . فقد كان أثر البيئة الاقتصادية الدولية غير المؤاتية عاملا مشتتا لجهود الدول الافريقية في سبيل تحقيق الإنعاش الاقتصادي والتنمية . ولقد قامت الدول الافريقية بجهود غير عادية في سبيل تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، ولكن الموقف الاقتصادي في تلك الدول لم يطرأ عليه تحسن ملموس لأسباب خارجة عن إرادتها .

ان القضايا الاقتصادية في ظل اتساع نطاق ظاهرة تدويل الحياة الاقتصادية وتشابك العلاقات والمصالح وتزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين مختلف دول العالم غنيها وفقيرها ، أصبحت تقتضي من الدول الصناعية النظر الى مشاكل الدول النامية

بمفهوم جديد قائم على أساس المصلحة المشتركة والإنصاف والمسؤولية الجماعية ، بما يهيئ لتطوير العلاقات الاقتصادية بشكل صحي لصالح جميع الأطراف . فعالم المستقبل سيكون مصيره واحدا ، فيما أن يتقدم جميعه أو يتخلف كله . ولقد أصبحت الحاجة ملحة لكي تدخل كافة الدول في مفاوضات شاملة جادة تستهدف تحسين الأوضاع الاقتصادية الدولية ، فقد أثبت الحوار الجاد من خلال التعاون المتعدد الأطراف فعاليته . وتعتبر نتائج الاجتماع السابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية خير شاهد على ذلك .

ولهذا السبب ، فإن وفد مصر قد بادر خلال دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه الماضي بالمطالبة بعقد دورة خاصة للجمعية العامة تكّرس لمناقشة الموقف الاقتصادي والاجتماعي الدولي وسبل دفع التنمية وتطوير التعاون الدولي . فهناك حاجة لصياغة منهج عمل للمجتمع الدولي في التسعينات ، يستهدف حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه شعوب العالم .

وأخيرا ، فإن القوة ليست هي أفضل وسائل إقرار السلام والامن ، ولكن أفضلها يتمثل في إزالة البواعث التي تؤدي الى الحرب ، وترجيح كفة المعقولية السياسية ، وجعل صنع السلام أسلوب حياة لشعوبنا . ومن أجل هذا ، علينا أن نقدم مزيدا من الدعم لمنظمة الأمم المتحدة ، حتى تتزايد مساهماتها الإيجابية . وعلينا أن نعمل معا ، في إطار من التضامن والمسؤولية المشتركة ، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ، حتى يتزايد اقترابنا من عالم أكثر إنسانية ، يقوّي إيمان البشرية بنفسها وبقدراتها الخلاقة على صنع مستقبل أفضل لشعوبها .

السيد ماليلي (البنانيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : اسمحو لي ، باسم وفد جمهورية البانيا الاشتراكية الشعبية ، أن أهنئ السيد دانتي كابوتو ممثل الأرجنتين على انتخابه لمنصب رئيس الجمعية العامة لهذه الدورة ، وأن أنقل اليه أطيب تمنياتنا بالنجاح في الاضطلاع بواجباته الهامة . كما نهنئ الأمين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار على جهوده لتعزيز دور الأمم المتحدة في خدمة السلم .

منذ أكثر من أربعة عقود والجمعية العامة تناقش كل عام ، في كل دورة من دوراتها ، المشاكل الرئيسية التي تشغل بال المجتمع الدولي . وهذه المداولات تستهدف تعزيز دور الأمم المتحدة في إيجاد حلول لمشاكل تتصل بتطلعات الشعوب الى الحرية والاستقلال والسيادة الوطنية والتنمية المستقلة . وإذا كانت الأمم المتحدة لم تتمكن من الاضطلاع بمهامها في كل الحالات ، فهذا يرجع الى أن الدول العظمى تحاول استغلالها بثتى الطرق لخدمة سياساتها ومصالحها . فكم من مرة أسيء استخدام جهاز الأمم المتحدة في كبت انتقادات الدول الاعضاء . ولاشك في أن هذه المواقف تتناقض مع مصالح الاغلبية الساحقة من الدول ، التي تود أن ترى الأمم المتحدة تبذل جهودا صادقة لتأدية رسالتها بوصفها منظمة عالمية ، على النحو الذي يتوخاه لها ميثاقها .

إننا نشهد في الوقت الراهن بوادر انفراج . ولا يسعنا إلا أن نرحب بهذا الاتجاه . ومع ذلك فإن الحقيقة الباقية هي أننا نعيش في عالم يموج بالتناقضات والمواجهات ، ولذا فنحن بعيدون كل البعد عن سلم دائم وحقيقي . إن العلاقات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة قد دخلت مرحلة من الوئام الذي يقوم على مصالحهما السياسية والاقتصادية والعسكرية . والواقع أن العقود الاخيرة أظهرت أن المواجهات والترتيبات بينهما قد أصبحت تتتابع على نحو دوري ، ولكن مياستها في جوهرها لم تتغير من حيث اتجاهها الاساسي نحو الهيمنة . ويعتبر سباق التسلح المتعاقد من أهم السمات الثابتة لهذه السيامة .

أما أحد شاهد على ذلك فهو دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة المكرومة لنزع السلاح ، التي عقدت في حزيران/يونيه من العام الحالي وانتهت دون أن

تتمخض عن أية نتيجة ، ولا حتى عن مجرد اعتماد وثيقة ختامية . أما خارج الأمم المتحدة ، فقد توصلت الدولتان العظميان - الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي - كما يعرف الاعضاء ، الى اتفاق بشأن القذائف ^{هـ}هلل له باعتباره مرحلة جديدة في عملية نزع السلاح ، على حين أعيرت آذان صماء هنا في الأمم المتحدة ، في دورة استثنائية للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح ، لاصوات الدول الاعضاء المتعلقة بخصوص المشكلة . وهذا يبرهن على أن الدولتين العظميين تعتبران أن مسائل نزع السلاح تقع في دائرة اختصاصهما وتتعلق بمصالحهما وخدمتهما ، وعلى أنهما تقللان من دور الدول الأخرى في هذا المجال وتستهيبنان به . وهذا الاتجاه الى احتكار الشؤون العالمية وفرض الإرادة على العلاقات الدولية يشكل خطرا حقيقيا للشعوب والدول ذات السيادة . ومهما كان دور الدولتين العظميين هاما بالنظر الى قدرتهما الاقتصادية والسياسية ، فإنه لا يمكن بأي شكل من الأشكال أن يحل محل دور المجتمع الدولي ، الذي تتاح فيه لكل الدول فرصة الإعراب عن آرائها وأن تثبت مجتمعة في المسائل المتعلقة بمصائر شعوبها والانسانية والسلم والامن الدوليين .

أما حالة الاقتصاد العالمي فإنها تشكل مصدر قلق حقيقي ، ولا يمكن فصلها عن الحالة السياسية .

فالعلاقات الدولية غير المتوازنة مازالت ترهق البلدان النامية في المقام الأول ، وتؤدي بمعظمها الى مزيد من الفقر الشديد والتخلف الواسع النطاق . لذلك أصبح من الأمور العاجلة الملحة إقامة علاقات اقتصادية دولية أساسها المساواة . إن الحالة الاقتصادية والحالة السياسية في آن واحد هما مؤشران على الحالة الهشة للامن الدولي في الوقت الحالي .

ودون التقليل من قيمة أية مبادرة لتخفيف التوتر ، يعتقد وفدي أن المعاهدة الأمريكية السوفياتية المتعلقة بالقذائف الأوروبية لا تعني بعد أن السلم في أوروبا وفي العالم قد تعزز جانبه . فمن الصعب التحدث عن أمن حقيقي طالما بقيت القسرة الأوروبية تشهد مواجهة بين الكتلتين السياسيتين العسكريتين ، وطالما ظل مفهوم الامن قائما على توازن القوى . لقد علمتنا الحياة أن سياسة التكتلات - سواء تمثلت في حلف

شمال الاطلسي أو في حلف وارسو - والوجود العسكري للدولتين العظميين ، يجدان من السيادة الوطنية للدول الأخرى الأعضاء فيهما ، ويذكيان روح الشك والمواجهة . وألبانيا انطلاقا من سياستها المستقلة تماما عن التكتلات ، تقدم بطريقتها الخاصة إسهامها المتواضع في قضية السلم في منطقة البلقان وفي أوروبا .

إن السلم ، والامن والتعاون الدوليين كل واحد لا يتجزأ . فلا يمكن لقارة أن تنعم بالسلم في وقت تسود فيه التوترات والصراعات أجزاء أخرى من العالم . ولا يمكن لأوروبا أن تعرف الامن الحقيقي إذا كانت النيران مشتعلة والامن مفتقدا في الشرق الأوسط أو في أية منطقة أخرى .

إن ألبانيا تعارض دائما الصراعات الاقليمية ، وتدعو الى التسوية التفاوضية للخلافات ، فهذه الصراعات التي تجلب المعاناة والفقر على البلدان المتورطة فيها ، دائما ما تستغلها الدول الامبريالية على حساب مصلحة الشعوب والسلم .

وحكومة ألبانيا ترحب بالخطوات التي اتخذتها مؤخرا الاطراف المعنية مباشرة في الصراعات بغية القضاء على بؤر التوتر هذه . ونحن نعتقد أنه عندما يتعلق الامر بإنهاء الصراعات الاقليمية ، يكون من الأهمية بمكان تحديد تسويات يمكن أن تقبلها الاطراف المعنية ، لا حلول مؤقتة تفرض من أعلى . ونعتقد أيضا أن مما يساوي ذلك في الأهمية أن يأتي الإسهام الاساسي في وضع تلك التسويات من جانب دول المنطقة التي يدور فيها الصراع ، لأنها صاحبة المصلحة الأولى في وقف إطلاق النار وإقرار السلم .

ولا يمكننا أن نتجاهل حقيقة أن الصراعات كثيرا ما تشتعل وتنطفئ تبعا للعلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي - وبتحريض منهما في معظم الأحيان . لهذا فإن تنصيبهما حكّمين في هذه الصراعات هو بمثابة الإبقاء على بذور الشقاق والصراع . وهذا يبدو واضحا فيما يجري حاليا في افغانستان . فمرتكبو العدوان ، الى جانب من عمدوا طوال الوقت الى إذكاء لهيب الصراع ، هم الذين يدعون الآن أنهم منقذو الاوضاع في افغانستان وضامنوا اتفاقها .

فأي ضامنتين يمكن أن تكون هاتان الدولتان العظيمان ، الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، إذا كانتا حتى بعد الاتفاق تواصلان تأييد وتشجيع الاطراف المتنازعة بغية فرض حكومة على الشعب الافغاني تدافع عن مصالح إحداهما أو كليهما ؟ إن الشعب الافغاني ينبغي أن يكون حرا في تقرير مستقبله دون أي تدخل خارجي .

لقد رحب الشعب اللبناني وحكومته بوقف إطلاق النار بين العراق وايران ، الذي رحبت به أيضا الشعوب المحبة للحرية في جميع أنحاء العالم . ونحن نقدر الخطوات التي اتخذها البلدان لإنهاء حرب لها نتائج خطيرة بالنسبة للشعبين المتجاورين ، وتمثل خطرا على السلم والامن الشاملين . ونأمل في أن تتسم المفاوضات الجارية الآن بين البلدين بالحكمة والعزيمة . ولا يسعنا إلا أن نؤكد أن السلم في هذه المنطقة لا يزال معرضا للتهديد نتيجة وجود أساطيل أجنبية في الخليج الفارسي . إن السلام لا يمكن الحفاظ عليه بالسفن الحربية التابعة للدولتين العظميين ، ولكن لا يمكن الحفاظ عليه إلا بواسطة شعوب دول الخليج نفسها . وبالنسبة لكل الدول التي بعثت بسفنها الحربية الى المنطقة ستكون مسألة انسحاب الاساطيل وسيلة اختبار فعلية لتفانيها الحقيقي في خدمة السلم والامن الدوليين .

لقد شهد الشرق الاوسط هذا العام بعض الاحداث البالغة الاهمية . إن إنتفاضة الجماهير الشعبية الفلسطينية التي بدأت في الضفة الغربية وغزة ضد المحتلين الاسرائيليين والتي تواصل باصرار طيلة أكثر من عام الآن ، خلقت حالة جديدة ، وأصبحت المهمة الفورية الممكنة هي أن يحقق الشعب الفلسطيني تطلعاته الوطنية المشروعة في بلده . ومما لا شك فيه أن تحقيق تسوية دائمة لمشاكل الشرق الاوسط غير ممكن دون ايجاد تسوية لمشكلة فلسطين . ولبنانيا ، حكومة وشعبا ، إذ تواصل تأييد قضية الشعوب العربية العادلة ، ستواصل ، كما فعلنا في الماضي ، تأييد كفاح شعب فلسطين المعاني وكفاح جميع الشعوب العربية الشقيقة دون تحفظ ، الى أن يتم طرد المعتدين الاسرائيليين من الاراضي المحتلة .

وبوصفنا دولة واقعة في منطقة البحر الابيض المتوسط ، لا يسعنا إلا أن نشعر بالقلق بشأن الوجود المستمر للأساطيل الحربية التابعة للدولتين العظميين في البحر

الابيض المتوسط ، ولا يسمنا إلا أن نؤكد الخطر الذي ينطوي عليه . إن وجودها لم يجعل البحر الابيض المتوسط واحدة من المناطق العسكرية في العالم فحسب ، ولكنه أيضا أوجد أكثر من مرة حالة خطيرة للغاية .

إن آخر الاقتراحات المطروحة المتعلقة بنزع سلاح البحر الابيض المتوسط ترمسي أيضا الى تبرير الوجود المتوازن للأساطيل التابعة للدولتين العظميين . وبغية جعل البحر الابيض المتوسط بحر سلام وتعاون ، يجب سحب الاساطيل البحرية والقضاء على القواعد والقوات الأجنبية .

إن تطوير علاقات الصداقة بين دولنا ودول البلقان يمثل إحدى الركائز الأساسية التي تقوم عليها السياسة الخارجية للبنانيا . والبنانيا لا تعلن عن المزايا لسياسة حسن الجوار والحاجة اليها فحسب ولكن - بتنفيذها لهذه السياسة عمليا - تبذل كل ما في وسعها لتهيئة مناخ سياسي يعزز التفاهم والثقة والتعاون الحقيقي بين بلدان هذه المنطقة .

إن حكومة البنانيا لم تسع أبدا الى إشعال الصراع في منطقة البلقان . وإنما تعتبر أن من واجبها العمل على تهيئة الاستقرار في منطقتنا وتحسين الحالة بشكل مستمر . إن زعزعة استقرار أي بلد بمنطقة البلقان ستضر بالتوازن في تلك المنطقة وبالسلم بشكل عام . ونحن نعتقد أن من تهتم أساسا بأمن واستقرار المنطقة هي شعوب ودول البلقان نفسها . وبوسعها أن تقدر أهمية الدفاع عن نفسها ضد أية عناصر خارجية .

إننا نرى أن وجود نظم سياسية واجتماعية مختلفة في بلدان الخليج ينبغي ألا يصبح عقبة أمام تنمية العلاقات بين الدول . والاعتراف بهذه الحقيقة واحترامها يشكلان فرضية هامة للتعاون بين دول البلقان . ونحن نرحب باجتماع وزراء خارجية دول البلقان بوصفه تطورا ايجابيا يساعد على تهيئة روح التفاهم والثقة والتعاون في منطقتنا . ونحن مقتنعون بأن الجهود المشتركة بوسعها أن تؤدي الى التقدم الثابت في هذه العملية الايجابية .

وبطبيعة الحال ان لدى دول البلقان مشاكلها ، وهي أساسا ذات طابع شنائي . ولكنها تؤثر أيضا على المنطقة بشكل عام . ومع هذا ، ينبغي للحص السليم والواقعية ان يسودا على الماضي المحزن الذي كانت تسيطر عليه المشاعر الملتهبة ، كما ينبغي ان يسودا على الوقت الراهن المليء أحيانا بالإجفاف والتصرفات ذات الاثار الخطيرة . ومن بين أكثر المشاكل التي لاتزال تقلق دول منطقتنا حده مشكلة القوميات والاقليات التي تعيش في أراضي مختلف البلدان . وفي تناول هذه المشكلة الشائكة ، التي اعتمد عليها في الكثير من الاحيان مستوى العلاقات بين بلدان البلقان ، قد يكون من الضروري العمل دون أي قدر من الانفعال ، ولكن بحكمة سياسية وبروح من العدالة ، مع مراعاة الحقائق التاريخية المحددة ، وبعبدا عن أي روح ضيقة الافق من القومية . ويمكن لهذه السياسة ان تساعد على تعزيز التفاهم والثقة بين البلدان المتجاورة ويمكن ان تساعد على تخفيف حدة التوتر والقضاء عليه وتمهيد الطريق الى التعاون الشائبي ومتعدد الاطراف .

وعندما تتمتع الاقليات والشعوب بجميع الحقوق دون تمييز ، تصبح عوامل متماسكة في إطار البلد ، وعناصر تقارب وصدقة بين شعوب وبلدان المنطقة . وكما ان توسيع نطاق العلاقات المتعددة الوجوه بين الدول يحقق مصلحتها ، فإن إضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات بين مختلف الشعوب في داخل كل بلد ، والمساواة بين الأمم والشعوب والاقليات ، وتحررها الثقافي والاقتصادي تساعد على التقريب بين الشعوب وعلى تعزيز الصداقة بينها . ونحن نعتقد ان شعوب ودول البلقان ، التي لا يسمعها إلا ان تتعلم من تاريخها القديم والحديث ، قادرة على تحقيق ذلك .

إن الحالة الاقتصادية في افريقيا تعد أحد شواغل الأمم المتحدة ، التي عقدت في شهر أيار/مايو ١٩٨٦ دورة استثنائية للجمعية العامة مكرسة لهذه المسألة . ولاتزال افريقيا قلقة بحق تماما بشأن خطورة الحالة التي وصلت في حالات كثيرة الى مستويات من الفقر المدقع ، والتي يهدد فيها نقص الغذاء الشديد مناطق بأكملها بمجاعة حقيقية .

وتكمن أسباب هذه الحالة في السيطرة الاستعمارية القاسية والاستغلال الاستعماري الجديد اللذين يعملان بمختلف الأشكال والأساليب على تهديد الموارد الفنية للقارة وسلعها الرخيصة بما يضمن تحقيق مكاسب دائمة التعاضم للمستغلين . وبالمثل ، فإن السياسة الاستعمارية العنصرية لنظام جنوب افريقيا ، الذي يمارس القمع غير الانساني والعنف على شعبي آزانيا وناميبيا ، والذي يشكل تهديدا مستمرا لبلدان الجنوب الافريقي ، تنذر بنتائج خطيرة بالنسبة لشعوب افريقيا وبلدانها .

وتؤيد حكومة البانيا وشعبها دون تحفظ نضال شعب آزانيا من أجل الحرية ، ونضال شعب ناميبيا من أجل التحرر الوطني والاجتماعي ، كما تؤيد نضال جميع الشعوب الافريقية ضد العنصرية والفصل العنصري والاستعمار الجديد . وتؤيد جمهورية البانيا الاشتراكية الشعبية أيضا جهود الشعب الكوري من أجل إعادة الوحدة الوطنية لبلاده في ظل الاستقلال .

إن البشرية تقف على مشارف القرن الحادي والعشرين ، وقد حقق العقل البشري تقدما لا مثيل له في استكشاف أسرار الطبيعة ، ظهر في الاستكشافات التي أصبحت من معالم العلم والتكنولوجيا والتي تفتح امكانيات كبيرة للتقدم في استكشاف آفاق جديدة . ومع ذلك يجب أن نذكر أنه بدلا من استخدام أسباب التقدم لتحسين أحوال البشرية ، فإن الانجازات في مجال العلم والتكنولوجيا غالبا ما تستخدم ، نتيجة للسياسات الاستعمارية ، في خدمة سباق التسلح والاستعداد للحرب . ومن المفروض تماما أن تتحول انجازات العلم التي تعتبر مصدر قوة لا تقدر بثمن للبشرية كلها إلى ملكية خاصة أو إلى احتكارات لأولئك الذين يستخدمونها لاعتبارها مصدرا لأرباح فاحشة وحسب ، وإنما أيضا كوسيلة لممارسة الضغط والسيطرة على الآخرين . وفي أكثر من مناسبة في هذا العقد الأخير ، أشارت بقوة ، غالبية الدول الاعضاء ، وبصفة خاصة البلدان النامية ، مسألة نقل التكنولوجيا باعتبارها أحد اهداف الجهود التي تبذل لإقامة علاقات اقتصادية دولية أكثر عدلا وانصافا . وعلى الرغم من جميع هذه الجهود ، فإن هذه المطالب العادلة لم تجد حتى الآن آذانا صاغية .

ونحن نواجه في الوقت الحالي ظاهرة سلبية أخرى . وعلى الرغم من أن هذه الظاهرة تبدو ذات طبيعة بيئية خالصة ، وهي بالتأكيد كذلك ، فإن لها مغزى سياسيا أيضا ؛ وأنا أشير هنا إلى الجهود المعلنة أو الخفية لبعض الدول لتخليص أراضيها من نفاياتها الصناعية ، بما في ذلك النفايات السامة والمشعة ، بدفنها في بلدان أخرى ، وبصفة خاصة في البلدان النامية .

وإنه لمن المفارقة ومن الظلم أن البلدان المتقدمة صناعيا ، بدلا من أن تنقل إلى البلدان النامية التكنولوجيا التي تساعد على التقدم ، تنقل إليها النفايات الضارة بما في ذلك النفايات السامة . إن هذه الدول الكبيرة التي يبدو أنها لا تكتفي بالاستغلال والمظالم الأخرى التي تفرضها على تلك البلدان ، ترتكب ضدها الآن أعمالا لا يمكن أن تجيزها أبسط المبادئ الإنسانية الأولية .

حقيقة أن الشواغل الناشئة عن المشكلات البيئية أصبحت الآن تتسم بأبعاد اقليمية وعالمية واسعة وان المحافظة على التوازن البيئي أصبحت أحد الشواغل الحقيقية للبلدان الواقعة على البحر الادرياتيكي ، والبحر المتوسط . فقد أدى إلقاء النفايات الصناعية ، وبصفة خاصة الناشئة عن الصناعات الكيماوية ، إلى حدوث تلوث لا يحتمل ، وخاصة في شمال البحر الادرياتيكي . ولما كان هذا البحر شبه مغلق ، فإن نتائج هذا النوع من التلوث خطيرة للغاية .

ويشارك بلدي في الخطوات الأولى للتعاون في مجال البيئة من أجل تناول المشكلات المتعلقة بحماية البيئة في شبه جزيرة البلقان وفي المناطق المجاورة . وتنتهج جمهورية البانيا الاشتراكية الشعبية سياسة خارجية مستقلة تماما . وتاريخنا الطويل عبر القرون ، بالإضافة إلى تاريخنا في الأربعين سنة الماضية ، قد علما شعب البانيا أن يضع حريته ، واستقلاله وسيادته الكاملة فوق كل اعتبار ، باعتبارها أسس سياسة الدولة لدينا . ومن أهم الأمور أن نشير هنا إلى أننا لا ننظر إلى هذه المسائل في معزل عن سياق ما يجري خارج بلدنا ، أو في معزل عن حرية الشعوب الأخرى واستقلالها . لذلك ، فإننا نحترم الشعوب الأخرى ، وفي نفس الوقت نتوقع من هذه

الشعوب أن تبادلنا الاحترام . وبالتالي فنحن لا نخشى من التعاون مع الدول الأخرى ، بل نرغب في هذا التعاون ، وننظر إليه باعتباره وسيلة لتعزيز تنميتنا والاسهام في تنمية العلاقات الدولية والتعاون الدولي . ومن المهم أيضا أن يقوم هذا التعاون على أساس المساواة والمزايا المتبادلة ، وألا يضر بسيادة أي بلد أو بنظامها الاجتماعي . لقد ذكر وفد البانيا وجهة نظر حكومته بشأن بعض المسائل الهامة التي تتعلق بالتطورات الراهنة . وتحذونا الرغبة الخالصة في أن نشارك مشاركة متوافقة في بحث بعض البنود الواردة على جدول أعمال هذه الجمعية . ولن يدخر وفدي بالمشاركة مع وفود الدول الأخرى الاعضاء ، أي جهد حتى يكون عمل هذه الدورة ناجحا ومشيرا إلى أقصى حد ممكن .

السيد يلماز (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسعدني سعادة بالغة أن أنقل إلى السيد دانتي كابوتو ممثل الأرجنتين أحر التهنية بمناسبة انتخابه لرئاسة الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة . اننا نجتمع هنا في وقت يبشر بالخير ، تظهر فيه على الساحة السياسية الدولية تطورات مشجعة . وانني على ثقة من أن هذه الدورة ستشارك تحت قيادته في إحراز المزيد من التحسن في المخاض الدولي ، عن طريق تناول القضايا المعروضة عليها بدراية وحكمة .

وأود أيضا أن أشيد برئيس الدورة الثانية والأربعين ، السيد بيتر فلورين ممثل الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، الذي تولى رئاسة دورة حافلة بالأعمال على وجه خاص ، بالإضافة إلى الدورة الاستثنائية الخامسة عشرة للجمعية العامة .

إننا نشهد في هذا العام دورا متزايدا وأكثر فعالية للأمم المتحدة في مجال التسوية السلمية للمشكلات الإقليمية . ونأمل أن يتعزز زخم الجهود الرامية إلى صنع السلام حتى تشارك في التوصل إلى حلول دائمة تقوم على أساس الواقعية والعدل .

وفي هذا الصدد أود أن أتوجه بتحية تقدير خاصة للأمين العام الذي نكن له كل الاعجاب لما يتمتع به من مهارة وصبر وقوة عزيمة . وأود أن أؤكد مجدداً تأييدنا الكامل لجهوده الدائبة في خدمة الأمم المتحدة . وقد ابتهجنا لمنح منظماتنا جائزة نوبل للسلام اعترافاً بإسهاماتها في اقرار السلم العالمي .

إن الآثار الايجابية المترتبة على الحوار القائم بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي تبرز مدى تأثير العلاقات بين الشرق والغرب في المناخ الدولي الذي أصبح اليوم أكثر مواتاة لاحتراز تقدم بشأن القضايا الدولية وذلك قياساً بما كان عليه في مستهل الثمانينات . وتتقضي الأهمية الحفاظ على هذا الاتجاه وتدعيمه .

في الأشهر الاثني عشر الماضية بدأت المفاوضات الامريكية - السوفياتية تسفر عن نتائج ملموسة . وكان ابرام معاهدة بإزالة القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى - معاهدة القوات النووية المتوسطة - والتصديق عليها خطوة تاريخية قضت بإزالة فئة كاملة من الأسلحة النووية ، كما أن التوصل إلى اتفاق بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن اجراء تخفيض جوهري في الأسلحة الاستراتيجية سيكون تطوراً جوهرياً آخر في عملية تحديد الأسلحة النووية ، وإننا لنرحب بالتقدم المحرز خلال قمة موسكو فيما يتعلق بهذه المسائل . ونأمل أن تستمر معالجة جميع القضايا المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح معالجة جادة وفعالة .

وقد أتاحت دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة المكرمة لنزع السلاح فرصة طيبة أيضاً لبحث ما يشمل ميدان تحديد الأسلحة من قضايا بحثاً مفصلاً . وكانت هذه الممارسة مفيدة في تحديد نهج مختلفة لعملية نزع السلاح وفي التعرف على أفكار الدول الأعضاء واهتماماتها وأولوياتها ، الأمر الذي تأكدت معه العلاقة الوثيقة بين نزع السلاح والشواغل الأمنية للدول وصيانة السلم والأمن الدوليين .

ويشكل تحديد الأسلحة ونزع السلاح عملية واسعة تشمل الأسلحة النووية والتقليدية والكيميائية . ونأمل أن يتسنى قريباً وضع الصيغة النهائية لاتفاقية تحظر الأسلحة الكيميائية على الصعيد العالمي وتتقترن بتدابير تحقق فعالة . وإننا نرحب بالاقتراح البتاء الذي تقدم به الرئيس ريغان والذي يدعو إلى عقد مؤتمر دولي بشأن

هذه المسألة . ويتحتم أن نضع نصب أعيننا ما تتم به الجهود المبذولة في شتى ميادين تحديد الأسلحة من طابع متكامل . إن أوجه عدم الاتساق بين القوات التقليدية لدى الحلفين الرئيسيين تبرز الحاجة إلى معالجة مسألة العلاقة الاستراتيجية الكلية بأسلوب أشمل . وفي هذا الصدد ، نأمل أن يتسنى قريبا التوصل إلى اتفاق بشأن ولاية المباحثات الخاصة بتحقيق الاستقرار في ميدان الأسلحة التقليدية المقرر اجراءها بين الدول الثلاث والعشرين الاعضاء في الحلفين العسكريين .

كما أن نجاح المبادرات التي يظطلع بها في ميدان تحديد الأسلحة يرتهن في المقام الأول ، بإشاعة مناخ من الثقة فيما بين الاطراف المعنية . وأود في هذا الصدد ، أن أبرز أهمية التدابير المتخذة في إطار عملية مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا . وتولي تركيا أهمية كبرى لتدابير بناء الثقة والامن المعتمدة في مؤتمر استكهولم عام ١٩٨٦ . ويحدونا الامل أن يتسنى الاتفاق على ولاية المفاوضات المقبلة فيما بين الدول الخمس والثلاثين المشاركة في مؤتمر الامن والتعاون بغية توسيع نطاق نتائج مؤتمر استكهولم .

وبالنظر إلى تعاطف الحاجة إلى مد تلك الجهود إلى مناطق أخرى من العالم تخفيفا لحدة التوترات وتعزيزا للاستقرار اتخذ المؤتمر الإسلامي ، في دورته السابعة عشرة التي عقدت مؤخرا في عمان على مستوى وزراء الخارجية ، قرارا ينص على النهوض بعملية مماثلة تتواءم والمتطلبات الخاصة للبلدان الإسلامية .

ولا يفوتني أن أشدد على أن الاتفاقات الخاصة بتحديد الأسلحة وتدابير بناء الثقة لن تكفي وحدها ولا بد من استكمالها فعليا باحترام حقوق الإنسان الاسامية على الصعيد العالمي . وفي هذا الصدد ، تفخر تركيا بسجلها على امتداد السنوات الاربعين التي انقضت منذ اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان . ويسرني أن أقول إن تركيا كانت أول بلد يصدق على اتفاقية المجلس الاوروبي الخاصة بمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة كما أننا صدقنا على اتفاقية الأمم المتحدة المناهضة للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة .

ونولي أهمية خاصة لإقامة علاقات ملمية وودية مع جيراننا وبلدان منطقتنا كافة . وانطلاقا من ادراكنا التام للترابط بين الامن والرخاء ، فإننا نود أن نحشد معها جميعا علاقات أفضل وأقوى وتعاوننا يعود بالنفع المتبادل . ونحن على التزام كامل بالتسوية السلمية للخلافات القائمة من خلال عملية تفاوضية جوهرية وذات مغزى .

للمرة الأولى في التاريخ اجتمع وزراء خارجية بلدان البلقان الستة في بلغراد ، في شهر شباط/فبراير الماضي ، للنظر في امكانيات إقامة تعاون دائم متعدد الاطراف ، وما برحت الصداقة والتعارف فيما بين دول البلقان هدفا ذا أولوية في السياسة الخارجية لتركيا منذ اليوم الأول لقيام جمهوريتنا . ومن ثم ، فنحن عازمون على المضي في الاضطلاع بدور بناء ونشط اسهاما في إشاعة مناخ من الثقة فيما بين تلك البلدان . وكما أكدنا في بلغراد ، يشكل احترام حقوق الإنسان شرطا أساسيا لبزوغ مثل هذا المناخ .

ومن هذا المنطلق بدأنا حوارا مع بلغاريا . ويحدد البروتوكول الذي وقّعاه البلدان ما يلزم توافره من شروط وآلية لتطبيع العلاقات التركية البلغارية التي تضررت إلى حد كبير بسبب وضع الأقلية التركية المسلمة في بلغاريا ، وتلك أيضا مسألة انسانية تترتب عليها التزامات تعاقدية . وكل من الرأي العام التركي والرأي العام العالمي يترقب حلا سريعا ومرضيا لهذه المشكلة . إلا أن العملية الجارية لم تسفر بعد عن نتائج ملموسة . وغني عن البيان أن إتاحة امكانيات أفضل للأقلية التركية المسلمة ستفضي بالتأكيد إلى عهد جديد من علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين . وما زال يحدونا الأمل أن تتخذ بلغاريا الاجراءات اللازمة لكفالة تهيئة مناخ يؤدي إلى تحقيق هذه الغاية .

خلال العام المنصرم اتخذت خطوات هامة لإنهاء الصراعات الإقليمية .

إذ تكللت المحادثات بشأن أفغانستان بالنجاح حيث تم في نيسان/أبريل الماضي توقيع اتفاقات جنيف . وقد أسهمت عوامل كثيرة في تحقيق ذلك الإنجاز في مقدمتها مشاركة المقاومة الأفغانية وتضحياتها وما بذله الأمين العام وممثله الشخصي من جهود دائمة .

لقد آوت باكستان ملايين اللاجئين الافغان وكانت فعّالة في تشكيل رد الفعل الدولي على الحالة في أفغانستان على مدى السنوات الثماني الماضية . إن المجتمع الدولي مدين لباكستان لتلك الجهود . وإن إيجاد الظروف الموضوعية الضرورية للعودة الطوعية للاجئين الافغان مهمة هامة اخرى تتعين مواجهتها .

لقد تعرضت افغانستان لدمار بالغ خطير . ولا بد من جهد دولي رئيسي لإعمار البلد . ونحن نرحب بالجهود التي اتخذها المجتمع الدولي لتقديم المساعدة التي أفغانستان ، كما نحبي جهود الامير صدر الدين آغا خان الرامية الى تنسيق العمل الدولي الذي تم اتخاذه . وتمتزم تركيا أن تسهم إسهاما كبيرا في إعمار أفغانستان وإعادة انعاشها اقتصاديا عقب تنصيب حكومة نيابية .

إن وقف إطلاق النار ، الذي وضع نهاية لثمانى سنوات من المعاناة ، بين العراق وايران مدعاة لارتياح كبير للعالم بأسره . وينبغي الإشادة على نحو خاص بالاميين العام لجهوده المتفانية ، التي أسهمت اسهاما كبيرا في تحقيق وقف إطلاق النار بين صديقينا وجاريننا . وإننا نرحب باجراء محادثات بين إيران والعراق ونؤيد تأييدا تاما الجهود الدبلوماسية التي تستهدف استعادة السلم والامن . ونعلم أن هذه العملية عملية طويلة وشاقة . وكبلد أبقي على الحوار المستمر مع كلا الطرفين ، فإننا على استعداد لأن نساهم بأفضل إمكانياتنا لاحراز تقدم في عملية السلام وتعزيز جو من التفاهم والثقة المتبادلة .

ولم تقتصر آثار هذا الصراع على الطرفين المتحاربين ، بل تأثرت به المنطقة بأسرها تأثرا خطيرا . وليتسنى تحاشي تكرار حدوث صراعات مماثلة ، ينبغي بذل جهود مكثفة لإيجاد مناخ من الثقة المتبادلة في المنطقة واستعادة مناخ الثقة فيما بين بلدانها .

وكبلد يحترم حقوق الإنسان الاساسية ، استقبلت تركيا مؤخرا ، لاسباب إنسانية محضة ، عشرات الآلاف من الاشخاص القادمين من العراق ووفرت لهم الطعام والمأوى والرعاية الطبية . وليست هذه أول مرة نرحب فيها على أرضنا بأعداد كبيرة من الناس . فتاريخنا حافل بمثلة مماثلة .

ومنذ نهاية العام الماضي والمقاومة الفلسطينية في الأراضي المحتلة تسود التطورات في الشرق الاوسط . إننا ننظر الى هذه المقاومة الشعبية المستمرة للاحتلال الاسرائيلي على أنها تعبير عما يعانيه الشعب الفلسطيني من إحباط ومعاناة طال أمدهما ، وعن رغبته في تحقيق تطلعاته الوطنية .

ونحن نؤمن بأن الانتفاضة الحالية تذكرة مستمرة لجميع الاطراف المعنية ، بما فيها اسرائيل ، وللعالم بالحاجة الملحة لإيجاد حل عادل ودائم لقضية الشرق الاوسط . وتؤمن تركيا بأن هذا الحل لا يمكن ان يتأتى إلا بانسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧ ، والاعتراف بالحقوق المشروعة للفلسطينيين ، بما فيها حقهم في تقرير المصير بكل ما ينطوي عليه ذلك . وينبغي لهذا الحل أيضا ان يعترف بحق جميع دول المنطقة في العيش ضمن حدود آمنة ومعترف بها . وإننا نعتزف بمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . ولا يسد من مشاركة الفلسطينيين لكي يُكْتَبَ لعملية السلم النجاح .

إننا نراقب عن كثب التطورات الناجمة عن بيان صاحب الجلالة الملك حسين بإلغاء الروابط الادارية والقانونية بين الاردن والضفة الغربية . ومن المرجح ان يكون لذلك البيان أثر هام على عملية السلام في الشرق الاوسط . وسنواصل تأييد جميع مبادرات السلام في الشرق الاوسط على هدي الخطوط التي حددتها للتو . وفي هذا الاطار ، فإن تركيا سترحب بعقد المؤتمر الدولي للسلام ، باتفاق جميع الاطراف المعنية . وإننا نعلى استعداد لتحمل مسؤولياتنا في هذا الصدد متى طلب إلينا ذلك .

كما أن الوضع في لبنان لا يزال مصدرا آخر لعدم الاستقرار والقلق في الشرق الاوسط . واننا نشعر بقلق خاص إزاء المصاعب التي تواجه انتخابات الرئاسة اللبنانية . ونأمل أن يتمكن اللبنانيون أنفسهم من التغلب على هذه الازمة الاخيرة بوسائل قانونية ودون تعريض سلامة البلاد الإقليمية واستقلالها وسيادتها للخطر .

أود أيضا أن أشدد على الأهمية التي نوليها للتوصل الى حل سريع للحالة في كمبوتشيا . وإننا نشعر بالسعادة ونحن نلاحظ التطورات الايجابية التي حدثت في الشهور القليلة الماضية . وإن اجتماع جاكارتا غير الرسمي هو بكل تأكيد بداية هامة وخطوة

كبيرة تستهدف وضع نهاية للصراع المسلح في كمبوتشيا عن طريق انسحاب القوات الأجنبية ، وكي يتمكن شعب كمبوتشيا من ممارسة حقه في تقرير المصير وتحقيق المصالحة الوطنية . وتؤيد تركيا الأنشطة الدبلوماسية التي تستهدف تحقيق ذلك الهدف ، وتشيد بأعضاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا لجهودهم ؛ فقد عملوا بجد للتوصل إلى تسوية سياسية في كمبوتشيا .

وللقضاء على المجابهة وتخفيف حدة التوتر في شرقي آسيا ، فإننا لا نزال نعلق أهمية على السعي المستمر لإقامة حوار مشر في شبه الجزيرة الكورية . ويمكن للنهج الإنساني أن يكون طريقة ممتازة لإيجاد المناخ المواتي الضروري لإحراز تقدم . وسيؤدي حل القضايا القائمة بين الطرفين حلا سلميا ، كما نأمل ، إلى تمثيل كليهما في منظماتنا بوصف كل منهما عضوا كامل العضوية .

إن الحالة المتدهورة في جنوب افريقيا ، الناجمة عن نظام الفصل العنصري اللإنساني لا تزال مصدر قلق عميق . ولسوء الطالع ، فإن الحالة السياسية في جنوب افريقيا لم تتحسن خلال الاثني عشر شهرا الماضية . فلا تزال التوترات والعنف تتسبب في معاناة إنسانية واسعة النطاق في ذلك البلد .

وطالما أن جنوب افريقيا لم تلغ سياساتها العنصرية غير المقبولة تماما ، ولم تشرع في عملية تغيير ديمقراطي سلمي حقيقية ، فإننا نؤمن بأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل بذل جهوده . فالحالة في جنوب افريقيا تستدعي أكثر من أي وقت مضى قناعة راسخة وأجراء حازما من جانب الامم المتحدة .

وإن استمرار احتلال جنوب افريقيا لناميبيا ، الذي يمثل تحديا لمبدأ تقرير المصير ، هو جانب آخر ينبغي شجبه من جوانب الحالة في جنوب افريقيا . ومن دواعي الاسف الشديد أن شعب ناميبيا ، بعد عشرين عاما من اعتماد الامم المتحدة خطة لاستقلال ذلك الاقليم ، لا يزال عاجزا عن ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير .

وتشعر حكومتي بالتشجيع نظرا للتقدم الذي أعلن عنه في المحادثات الرباعية المتعلقة بهذا الموضوع . ونرحب بوقف إطلاق النار في ١٠ آب/أغسطس ١٩٨٨ كخطوة حيوية في الاتجاه الصحيح . ونأمل بصدق أن يؤدي هذا التطور في المستقبل القريب إلى التسوية التي طال انتظارها لمسألة ناميبيا بتنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وستواصل تركيا وهي عضو مؤسس لمجلس الامم المتحدة لناميبيا ، تأييدها الكامل لكفاح شعب ناميبيا المشروع من أجل تحقيق الاستقلال . وفي هذا الصدد ، تؤيد حكومتي المنحى الاساسي لإعلان اسطنبول وتدعو إلى تنفيذ خطة العمل التي اعتمدت بعد الحلقة الدراسية المعنية بالمسؤولية الدولية عن استقلال ناميبيا التي عقدت في آذار/مارس الماضي في بلادي .

وفي أمريكا الوسطى ، يبين الوقت الذي انقضى منذ التوقيع على خطة السلم التي اقترحتها كوستاريكا والاقترحات التي قدمتها بلدان أخرى في أمريكا الوسطى في العام الماضي ، مدى الصعاب والعقبات التي تعترض طريق السعي إلى تحقيق السلم . ولكن لا يسمنا أن نفقد الأمل . وينبغي أن يستمر السعي وراء الحلول السلمية . وقد بدأ هذا السعي بعملية مجموعة كونتادورا وهي أشمل إطار لتناول المشاكل السياسية والاقتصادية للمنطقة . ونؤمن بأن الحل الواقعي ينبغي أن ينبثق عن المنطقة ، وأود أن أؤكد من جديد تأييدنا لجميع الجهود الاقليمية الرامية إلى تحقيق السلم في أمريكا الوسطى .

لقد أيدنا دائما السعي للتوصل إلى تسوية تفاوضية لمسألة قبرص عن طريق المفاوضات المباشرة بين القبارصة الاتراك والقبارصة اليونانيين تحت إشراف الأمين العام للأمم المتحدة . وبعد التوصل إلى الاتفاق الذي تم في شهر آب/أغسطس بفضل المساعي الحميدة للأمين العام ، شرع الطرفان في عملية تفاوضية . ونحن نرحب بهذا التطور ونعرب عن أملنا أن تكون هذه الجولة من المفاوضات بداية تحقيق تسوية دائمة في قبرص بإنشاء اتحاد فيدرالي يتألف من طائفتين ومنطقتين ويقوم على أساس المساواة السياسية بين شعبي الجزيرة . وسنتابع سياستنا المستمرة لتأييد الجهود الرامية إلى

التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة في المنطقة . وأود أن أؤكد ، كما فعلنا من قبل ، ضرورة أن تكف الأطراف الثالثة عن اتخاذ مواقف من شأنها أن تقوّض عملية التفاوض فسي قبرص .

لقد اتخذت حالة اللاجئين في جميع أنحاء العالم أبعادا تبعث على القزع . والمشكلة شديدة الوطأة خاصة في افريقيا وجنوب شرقي آسيا وتتطلب انتباها عاجلا . وماتزال محنة اللاجئين الافغان واقعا قاتما بالرغم من اتفاقات جنيف . وقد نُكبت أجزاء أخرى من العالم بنفس الكارثة .

وينبغي عند تناول تلك المشكلة ، اعتماد نهج شامل يأخذ في الاعتبار احتياجات اللاجئين أنفسهم وبلدان الملاذ الأول . وينبغي إنشاء آليات دولية مناسبة على وجه السرعة تحقيقا لهذه الغاية . وفي هذا الصدد ، أود أن أشيد بصفة خاصة بالجهود الدؤوبة التي يبذلها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين .

وفي ضوء الأهمية التي تعلقها تركيا على التعاون الدولي الفعال لمكافحة تهريب المخدرات غير المشروع وإساءة استعمال العقاقير المخدرة ، فإننا نرحب بمبادرات الأمم المتحدة في هذا المجال الحساس ولاسيما المبادرات التي اتخذتها في السنة الماضية . ونوافق في هذا الصدد على الاقتراح الذي تقدم به زميلي الموقر السيد جيفري هاو والقاضي بأن ينظر المجتمع الدولي في اعتماد تدابير للاستيلاء على أرصدة مهربي المخدرات أينما كانت ، والحيلولة بالتالي دون تحويل هذه الأرصدة لدعم شرور أخرى مثل الإرهاب الدولي والاتجار غير المشروع بالأسلحة .

ونتيجة للجهود الجارية في هذا المجال ، ستتخذ خطوة كبرى في نهاية هذه السنة عندما يعتمد مؤتمر المفاوضين فوق العادة اتفاقية جديدة لمناهضة الاتجار غير المشروع بالعقاقير المخدرة والمواد المؤثرة على الحالة النفسية . وترحب تركيا بهذا التطور وتتوقع أن يقوم عدد كبير من الدول الاعضاء بالتوقيع على الاتفاقية والتصديق عليها .

وأود أن أعلن بأسف عميق أن التهديد الذي يمثله الإرهاب لكل مجتمع ولكل جوانب العلاقات الدولية لم يكبح بعد . بل على العكس ، فإن أعمال الإرهاب ووسائله وممارساته التي أدانتها هذه الهيئة العالمية مرارا وتكرارا وبشكل قاطع لا لبس فيه مازالت تؤدي بحياة البشر بمعدلات متزايدة . وأشعر بالالتزام بأن أذكر هذه الجمعية بأن تركيا قد أكدت لسنوات عديدة على الحاجة إلى التعاون الدولي الفعال ضد الإرهاب بجميع أشكاله . ومع ذلك ، ينبغي أن أذكر بأن التعاون الدولي ليس مرضيا حتى الآن . وأود أن أكرر أيضا انه لا يمكن الكيل بمكيالين عندما يتعلق الأمر بالإرهاب . فمحاولات التمييز بين أشكال مختلفة من الإرهاب لا يمكن إلا أن تؤدي إلى تشجيع الجناة وإلى ارتكاب أعمال جديدة تبعث على السخط . والذين يؤيدون الإرهاب أو يتسامحون معه يتحملون مسؤولية خطيرة أيا كانت دوافعهم . وقد بين التاريخ أن أولئك الذين يؤيدون الإرهاب أو يتسامحون معه أو يوفرون له الملجأ سيخمدون لا محالة في نهاية المطاف على قصر نظر سياستهم .

ولننتقل الآن إلى القضايا الاقتصادية الدولية . لقد آن الأوان وعقد الثمانينات يقترب من نهايته أن نركز جهودنا على وضع سياسات للعقد المقبل . ويمثل التخطيط المتأنى للتسعينات ضرورة بالنسبة للمجتمع الدولي من أجل تلبية توقعات الأجيال المقبلة . ومنذ بداية الثمانينات ، مرّ اقتصاد العالم بصعوبات بالغة الخطورة . وكانت مشكلة المديونية الخارجية الخطيرة وجهود التكيف الهيكلي واتساع نطاق الممارسات الحمائية والاختلالات الاقتصادية الرئيسية من المعالم الرئيسية لتلك الفترة . وماتزال المشكلات الحادة التي اضطررنا لمواجهتها خلال هذا العقد دون تغيير في جوهرها . غير أن هذه الحالة المؤسفة لا ينبغي أن تدفعنا إلى التشاؤم عندما ننظر إلى السنوات المقبلة . وكما توضح المؤشرات الاقتصادية ، فإن التوقعات الدولية الحالية في مجملها أفضل مما كانت في بداية الثمانينات . وقد بات المجتمع الدولي أكثر خبرة واكتسب نظرة أكثر تعمقا تجاه الأسباب الكامنة للمشاكل الحالية .

وفيما يتصل بمشكلة الديون الخارجية التي اتخذت أبعادا خطيرة ، فإن الجهود المتزايدة من جانب البلدان المدينة والدائنة والمؤسسات المتعددة الاطراف والمصارف لتحسين هذه الحالة تبعث على التشجيع . ومن جهة أخرى ، فقد ازداد فهم أوجه قصور سياسات التكيف الهيكلي في البلدان النامية ، والتكلفة الاجتماعية لتلك السياسات ، والحاجة إلى النظر فيها نظرة أكثر واقعية . وأصبح واضحا الآن أن البلدان المدينة بحاجة إلى دعم مالي خارجي مناسب وكذلك إلى امكانية الوصول إلى الاسواق الدولية لتعزيز نموها على أسس مستمرة . وفي هذا الصدد يتيح البدء في جولة أوروغواي والجهود الجارية التي تبذلها مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) فرصة طيبة ينبغي اغتنامها . ومع ذلك ، فإننا مقتنعون بأن مصير المفاوضات التجارية والمديونية يتوقف إلى حد بعيد على الاتجاه الطبيعي لتوسع البيئة الدولية ، وهذا بدوره يعتمد على إزالة الاختلالات الدولية ، واستعادة معدلات نمو أكبر في البلدان الصناعية .

أن تقلص التعددية في العقد الماضي كان ملحوظا بشكل كبير على الرغم من الحاجة المتنامية إلى جعل الإطار الدولي أكثر فعالية . ونحن نعتقد ، بالنظر إلى الترابط المتزايد الذي يحوّل القضايا الاقتصادية الوطنية والإقليمية إلى قضايا عالمية ، إن الشمال والجنوب كليهما سيحققان مكاسب كبيرة من الاستعادة السريعة للتعاون والحوار الفعالين بشأن المسائل الانمائية على الصعيد المتعدد الاطراف .

ونحن نأسف إذ نشهد الانقسامات بين الشمال والجنوب . وينبغي أن يكون التغلب على هذه الانقسامات هو المهمة الرئيسية للمجتمع الدولي . ونحن نعرف أن لكل بلد ظروفه الخاصة وأولوياته المختلفة في تنفيذ السياسات الانمائية . وقد تجمعت لدى بلدان نامية كثيرة خبرة قيّمة في عملية التنمية ، يمكنها أن تتشاطرها فيما بينها على نحو مفيد . وتستحق البلدان المتوسطة الدخل عناية خاصة في هذا الصدد . وفي رأينا أن هذه البلدان بمقدورها أن تضطلع بدور بالغ الفاعلة في الإسهام في العمليات الانمائية للبلدان الأخرى .

إن تركيا ما برحت تنفذ منذ مطلع هذا العقد تدابير للإصلاح الاقتصادي . وكان مسار العمل الجديد هذا يعني التحوّل الجذري عن السياسات الاقتصادية السابقة ، والابتعاد عن النهج المنكفئة على الذات ، وعن الاستعاضة عن الواردات ، وعن تدخل الدولة المفرط ، حتى يمكن إتاحة الفرصة لقوى السوق كيما تتفاعل فيما بينها على وجه أكبر ، وإضفاء قدر أكبر من الليبرالية على الاقتصاد . وبالرغم من الصعاب والتكاليف التي تنطوي عليها أمثال هذه البرامج ، فإن آفاق هذه السياسة الجديدة مشجعة للغاية .

وفي إطار هذا النهج الجديد ، وإذ نحاول توسيع نطاق علاقتنا مع الأمم المتقدمة النمو ، ضربنا أيضا مثلا طيبا بزيادة التعاون فيما بين بلدان الجنوب ، فبذلت الجهود في هذا السياق لتعزيز التعاون مع البلدان الامامية ، وتحققت زيادة كبيرة في تجارتنا مع بلدان الشرق الاوسط وشمال افريقيا .

وقد خصنا في هذا الصدد اعتمادات لتمويل التعاون التقني مع اثني عشر بلدا افريقيا ، ونفذنا أيضا برامج تدريبية جماعية في مواقع العمل ، وقدمنا منحاً دراسية في المستويين الجامعي وبعد الجامعي في تركيا . ويسرنا أن نشهد وجود مزيد من التركيز العالمي على المشاكل الانمائية الافريقية ، ونأمل أن يحقق برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا نتائج ملموسة . ومتواصل تركيا من جانبها تعزيز تعاونها وروابطها الاقتصادية مع البلدان الافريقية .

إن حماية بيئتنا وصونها مهمة رئيسية تواجه المجتمع الدولي . فهما ليسا مشكلة عاجلة وملحة تواجهنا الآن فحسب ، بل هما أيضا مسؤولية جسيمة نتحملها إزاء الأجيال المقبلة . ويؤسفني أن أقول إن تدمير البيئة مازال مستمرا على الرغم من كل الجهود الرسمية والطوعية .

وفي الآونة الأخيرة ظهر بوضوح متزايد تطور آخر مثير للقلق . وأنا أشير هنا إلى مسألة التخلص من النفايات في البلدان النامية . فقد سُحنت أشكال مختلفة من النفايات ، من بينها عناصر سامة وكيميائية ، بل ونفايات نووية ، من خلال قنوات مختلفة إلى البلدان النامية ، حيث يُعتقد أن الرأي العام فيها أقل حساسية لقضايا البيئة . وجرى اللجوء مرارا إلى سبل ووسائل غير مشروعة في هذا النقل المهم .

بل أن المحيطات نفسها لم تنج من هذه الآفة الحديثة . ونشأ نوع جديد من القرصنة في شكل التخلص من النفايات في أعالي البحار ، حيث يتعذر تطبيق الرقابة الساحلية والدولية .

ونحن نعتقد انه ينبغي على وجه السرعة اعتماد اتفاقيات دولية تتضمن تدابير فعالة للرقابة والتحقق في إطار الجمعية العامة والمنظمات الدولية المختصة ، مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة .

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥